

Distr.: General
20 September 2021
Arabic
Original: English



الدورة السادسة والسبعون

البند 138 من جدول الأعمال

الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2022

تقرير عن استخدام سلطة الالتزام وطلب تقديم إعانة مالية للدوائر الاستثنائية في محاكم كمبوديا

تقرير الأمين العام

موجز

أشار الأمين العام، في طلبه السابق تقديم إعانة مالية للدوائر الاستثنائية في محاكم كمبوديا (A/75/242)، إلى إحراز تقدم في الإجراءات القضائية في جميع مجموعات الدعاوى المعروضة على الدوائر الاستثنائية في محاكم كمبوديا. وسلط الأمين العام الضوء أيضا على التحديات المالية المستمرة التي يواجهها العنصران الدولي والوطني في الدوائر الاستثنائية على حد سواء، وطلب الموافقة على تقديم إعانة مالية قدرها 8,5 ملايين دولار لعام 2021.

وقد أذنت الجمعية العامة للأمين العام، بموجب قرارها 253/75 ألف، بأن يدخل، في إطار تدبير استثنائي، في التزامات بمبلغ لا يتجاوز 7 ملايين دولار، لتكملة الموارد المالية المتبرع بها للعنصر الدولي في الدوائر الاستثنائية للفترة الممتدة من 1 كانون الثاني/يناير إلى 31 كانون الأول/ديسمبر 2021، وطلبت إلى الأمين العام الإبلاغ عن استخدام سلطة الالتزام في سياق التقرير المقبل.

ويبين الأمين العام في هذا التقرير التقدم الذي أحرزته الدوائر الاستثنائية في الإجراءات القضائية منذ صدور التقرير السابق، ويقدم توقعات بشأن الاستخدام المرتقب لسلطة الالتزام في عام 2021، ويعرض معلومات بشأن الميزانية المقترحة للدوائر لعام 2022، ويلتمس موافقة الجمعية العامة على تخصيص إعانة مالية للعنصر الدولي في الدوائر قدرها 7,5 ملايين دولار لعام 2022.



الرجاء إعادة استعمال الورق



أولا - مقدمة

1 - على نحو ما أشارت إليه بالتفصيل طلبات الأمين العام السابقة بشأن تقديم إعانة مالية للدوائر الاستثنائية في محاكم كمبوديا (A/58/617 و A/59/432 و A/59/432/Add.1 و A/60/565 و A/62/304 و A/67/380 و A/68/532 و A/69/536 و A/70/403 و A/71/338 و A/72/341 و A/73/331 و A/74/359 و A/75/242)، أحرزت الدوائر الاستثنائية في محاكم كمبوديا، منذ إنشائها، تقدما كبيرا نحو الوفاء بولايتها. ومنذ صدور التقرير السابق للأمين العام، تواصلت الإجراءات المتعلقة بالطعون في القضية 02/002. وفي القضية 003، أصدرت الدائرة التمهيدية اعتباراتها بشأن الطعون في أوامر إغلاق التحقيق المنفصلة، ولكنها لم تكن قد بنّت في القضية حتى 31 آب/أغسطس 2021 نتيجة إيداع الأطراف في القضية مذكرات إضافية. أما في القضية المتبقية، أي القضية 004، يُتوقع صدور حكم الدائرة التمهيدية بشأن الطعون في أوامر إغلاق التحقيق بحلول الربع الثالث من عام 2021.

2 - وعملا بطلب الجمعية العامة، في قرارها 247/68 بآء، إعداد استراتيجية إنجاز، تستمر الدوائر الاستثنائية في إعداد خطة إنجاز كل ثلاثة أشهر تُسلط الضوء فيها على المراحل الإجرائية الأساسية المتبقية وتقدر الوقت اللازم لإتمام الإجراءات القضائية في القضايا الجارية⁽¹⁾. وبما أنه لم يتحدد بعد ما إذا كانت القضيتان 003 و 004 ستُحالان إلى المحاكمة، فمن السابق لأوانه توقّع الفترة الزمنية اللازمة عموما لإتمام العمل القضائي للدوائر الاستثنائية. ومع ذلك، فوفقا لخطة الإنجاز، ستستمر إجراءات الطعون في القضية 02/002 في الربع الأخير من عام 2022. ولا يمكن توقع الفترات الزمنية النهائية للقضيتين 003 و 004 إلا بعد أن يتضح مآل هاتين القضيتين.

3 - وعملا بقرارات الجمعية العامة 279/73 ألف، 263/74 و 257/75 ألف، قدّم الأمين العام تقريره عن المهام المتبقية للدوائر الاستثنائية في 19 آذار/مارس 2021 (A/75/809)، وترد فيه تفاصيل عن المشاورات المنجزة بشأن إتمام عمل الدوائر الاستثنائية ومهامها المتبقية، وتفسير لنتائج المشاورات المنجزة التي أسفرت عن تحديد مجموعة من الأحكام لمشروع إضافة للاتفاق بين الأمم المتحدة وحكومة كمبوديا الملكية بشأن المقاضاة بموجب القانون الكمبودي على الجرائم المرتكبة خلال فترة نظام كمبوتشيا الديمقراطية. وأقرّت الجمعية العامة، بموجب قرارها 257/75 بآء، مشروع الإضافة، ووقعته الأمم المتحدة وحكومة كمبوديا في آب/أغسطس 2021، وستدخل الإضافة حيز النفاذ بعد قيام كلا الطرفين بإخطار الآخر خطيا بأن الشروط القانونية لنفاذ الاتفاق قد استوفيت.

4 - ولا تزال الدوائر الاستثنائية تواجه تحديات مالية كبيرة. وقد تبين أن من الصعب اجتذاب التبرعات اللازمة لتغطية كامل تكاليف عام 2021. وكان لجائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) تأثير سلبي على الحصول على التبرعات. وكانت موافقة الجمعية العامة على تقديم إعانة مالية لتكملة الموارد المالية الطوعية للعنصر الدولي ضرورية لعمل الدوائر الاستثنائية. وسيطلب المستوى المتوقع من التبرعات المقدمة إلى العنصر الدولي الاستخدام الكامل لسلطة الدخل في التزامات بمبلغ 7 ملايين دولار بحلول نهاية عام 2021. وفيما يتعلق بالعنصر الوطني، كان للمساهمات المالية المقدمة من حكومة كمبوديا، بالإضافة إلى التبرعات المعلنة من المجتمع الدولي، الفضل في استقرار حالة تمويل ذلك العنصر لعام 2021.

(1) انظر أحدث تنقيح لخطة الإنجاز، وهو التنقيح 29 المؤرخ 30 حزيران/يونيه 2021، على الرابط التالي:

https://eccc.gov.kh/sites/default/files/ECCC%20Completion%20Plan.rev%2029.FINAL__0.pdf

5 - وطلبت الجمعية العامة إلى الأمين العام، في قرارها 253/75 ألف، مُشيرةً إلى الفقرة 37 من تقرير اللجنة الاستشارية (A/75/7/Add.19)، أن يجري استعراضاً للتغيير المقترح في أحكام وشروط خدمة القضاة الدوليين في الدوائر الاستثنائية وأن يبلغ عن ذلك في سياق هذا التقرير. وترد نتائج هذا الاستعراض في الفرع السابع.

ثانياً - التقدم المحرز في ملفات القضايا

ألف - القضية 001: كاينغ غيك إيف، المدعو "دوتش"

6 - في 2 أيلول/سبتمبر 2020، تُوفي كاينغ غيك إيف بعد دخوله المستشفى. وكان يقضي قبل وفاته عقوبة السجن المؤبد التي حكمت بها عليه دائرة المحكمة العليا في سجن مقاطعة كاندال في كمبوديا لإدانته بارتكاب جرائم ضد الإنسانية وانتهاكات جسيمة لاتفاقيات جنيف لعام 1949.

باء - القضية 002: نون تشيا، وإينغ ساري، وخيو سامفان، وإينغ ثيريث

7 - في 15 أيلول/سبتمبر 2010، أصدر قاضيا التحقيق في الدوائر الاستثنائية أمراً بإغلاق التحقيق وجّها فيه الاتهام إلى كل من الرئيس السابق للجمعية التمثيلية لشعب كمبودتشيا الديمقراطية ونائب أمين الحزب الشيوعي لكمبودتشيا، نون تشيا، والنائب السابق لرئيس الوزراء المكلف بالشؤون الخارجية في كمبودتشيا الديمقراطية، إينغ ساري، ورئيس الدولة السابق لكمبودتشيا الديمقراطية، خيو سامفان، والوزيرة السابقة للشؤون الاجتماعية في كمبودتشيا الديمقراطية، إينغ ثيريث، بارتكاب جرائم ضد الإنسانية، وانتهاكات جسيمة لاتفاقيات جنيف المتعلقة بحماية ضحايا المنازعات المسلحة الدولية، وجرائم إبادة جماعية ضد مجموعتين عرقيتين، هما التشام والفيتناميون. وخلصت المحكمة إلى أنه يتعذر على إينغ ثيريث المثول للمحاكمة لأسباب طبية، وظلت المتهمه خاضعة للمراقبة القضائية حتى وفاتها في آب/أغسطس 2015، وبعد ذلك أنهيت إجراءات الدعوى ضدها. كما أنهيت إجراءات الدعوى المرفوعة ضد إينغ ساري إثر وفاته في آذار/مارس 2013.

8 - وفُصلت التهم في القضية 002 إلى قضيتين منفصلتين (تحت الرقمين 01/002 و 02/002)، بحيث تكون لكل منهما محاكمة مستقلة ويصدر في كل منهما حكم مستقل. وقد ركّزت القضية 01/002 على مزاعم متعلقة بارتكاب جرائم ضد الإنسانية متصلة بالترحيل القسري للسكان من بنوم بنه (المرحلة الأولى) ومن المناطق الأخرى بعدئذ (المرحلة الثانية)، وبمزاعم متعلقة بإعدام جنود سابقين من جنود جمهورية الخمير في تول بو شري. وتعلقت القضية أيضاً بهيكل نظام كمبودتشيا الديمقراطية، وبتاريخ الحزب الشيوعي لكمبودتشيا، والهيكل التنظيمي لنظام كمبودتشيا الديمقراطية، وأدوار المتهمين فيما يتعلق بسياسات نظام كمبودتشيا الديمقراطية فيما يتصل بجميع التهم. وشملت القضية 02/002 تُهما تتعلق بالإبادة الجماعية ضد أقلية التشام المسلمة والأقلية الفيتنامية، والزواج القسري والاعتصاب، ومعاملة البوذيين، واستهداف المسؤولين السابقين في جمهورية الخمير، إضافة إلى الجرائم المزعومة ضد الإنسانية وجرائم الحرب المزعوم ارتكابها في أربعة مراكز أمنية (بما في ذلك مركز إس-21) في إطار عمليات تطهير داخلية، وثلاثة مواقع عمل، ومجموعة من تعاونيات العمل، وهو ما مجموعه 11 سيناريو من سيناريوهات الجرائم.

9 - وفي 7 آب/أغسطس 2014، أصدرت الدائرة الابتدائية حكمها في الدعوى المرفوعة في القضية 01/002. وخلصت الدائرة إلى أن نون تشيا وخيو سامفان ارتكبا، بمشاركتهما في عمل إجرامي مشترك،

جرائم ضد الإنسانية، هي القتل والاضطهاد السياسي وأعمال لاإنسانية أخرى (تشمل عمليات الترحيل القسري واعتداءات على الكرامة الإنسانية) أثناء المرحلة الأولى من عملية ترحيل السكان؛ والاضطهاد السياسي وأعمال لاإنسانية أخرى (تشمل عمليات الترحيل القسري واعتداءات على الكرامة الإنسانية) أثناء المرحلة الثانية من عملية ترحيل السكان؛ والقتل والإبادة بتنفيذ عمليات إعدام مسؤولين في جمهورية الخمير في تول بو شري. وخلصت الدائرة أيضا إلى أنهما خططا لارتكاب الجرائم المذكورة سابقا أثناء المرحلتين الأولى والثانية من عملية ترحيل السكان، وفي تول بو شري، وحرّضا وساعدا وشجعا على ارتكابها. وإضافة إلى ذلك، خلّص إلى أن نون تشيا أصدر الأمر بارتكاب تلك الجرائم، وأنه مسؤول، بحكم منصبه القيادي، عن جميع الجرائم المرتكبة أثناء ترحيل السكان، وفي تول بو شري. وحكمت الدائرة الابتدائية بالسجن المؤبد على كل من نون تشيا وخيو سامفان.

10 - وفي أواخر عام 2014، قُدمت طعون في الحكم الابتدائي من جانب المدعيين العامين، ومن جانب كل من نون تشيا وخيو سامفان، حيث قدّم نون تشيا 223 سببا للطعن بينما قدّم خيو سامفان 148 سببا للطعن. وفي 23 تشرين الثاني/نوفمبر 2016، أصدرت دائرة المحكمة العليا حكما بشأن الطعون. فقد أيدت دائرة المحكمة العليا إدانة المتهمين فيما يتعلق بارتكاب جرائم ضد الإنسانية، هي القتل والاضطهاد لأسباب سياسية وأعمال لاإنسانية أخرى فيما يتعلق بإجلاء السكان من بنوم بنه مباشرة بعد سقوط المدينة في 17 نيسان/أبريل 1975، ونقضت الإدانة بارتكاب الجريمة ضد الإنسانية المتمثلة في ارتكاب أعمال إبادة متصلة بذلك الحدث. وفيما يتعلق بالمرحلة الثانية من عمليات ترحيل السكان التي حدثت في الفترة الواقعة بين عامي 1975 و 1977، أكدت الدائرة إدانة كلٍّ من المتهمين بارتكاب الجريمة ضد الإنسانية المتمثلة في أعمال لاإنسانية أخرى، وأصدرت حكما بالإدانة فيما يتعلق بالجريمة ضد الإنسانية المتمثلة في القتل، ونقضت الإدانة فيما يتعلق بالجريمتين المرتكبتين ضد الإنسانية والمتمثلتين في ارتكاب أعمال إبادة والاضطهاد لأسباب سياسية. وفي حين أكدت دائرة المحكمة العليا استنتاج الدائرة الابتدائية أن ما لا يقل عن 250 جنديا ومسؤولا في جمهورية الخمير قد أعدموا في تول بو شري في نيسان/أبريل 1975، وأن من المحتمل أن تكون جرائم ضد الإنسانية قد وقعت، فقد اعتبرت أن الأدلة غير كافية لإثبات استنتاج وجود سياسة آنذاك لقتل جميع جنود جمهورية الخمير. ونتيجة لذلك، نقضت الدائرة الإدانة بارتكاب جرائم ضد الإنسانية تتمثل في الإبادة والقتل والاضطهاد لأسباب سياسية في تول بو شري. ورأت دائرة المحكمة العليا أن فرض عقوبة بالسجن المؤبد على كل من نون تشيا وخيو سامفان هو قرار في محله، ومن ثم أكدت الحكم الصادر عن الدائرة الابتدائية. وخلصت دائرة المحكمة العليا أيضا إلى عدم مقبولية الالتماس المقدم من المدعيين العامين لطلب حكم تفسيري بشأن صلاحية الأخذ بأوسع شكل من أشكال مفهوم العمل الإجرامي المشترك في الدوائر الاستثنائية.

11 - وفي 16 تشرين الثاني/نوفمبر 2018، أصدرت الدائرة الابتدائية حكما في القضية 02/002 مشفوعا بموجب لما توصلت إليه من استنتاجات. وقضت الدائرة بإدانة نون تشيا وخيو سامفان بارتكاب جرائم ضد الإنسانية، وانتهاكات جسيمة لاتفاقيات جنيف، والإبادة الجماعية ضد المجموعة الإثنية والقومية والعرقية الفيتنامية. وخلصت الدائرة أيضا إلى أن المتهمين ساعدا وحرّضا على ارتكاب الجريمة ضد الإنسانية المتمثلة في أعمال القتل في تعاونيات ترام كاك، وفي مواقع العمل الثلاثة، ومراكز الأمن الأربعة. وأدانت الدائرة كذلك نون تشيا، بموجب مبدأ مسؤولية القادة عن الإبادة الجماعية ضد مجموعة التشم الإثنية والدينية. وصدر الحكم المعلل بلغات العمل الثلاث للمحكمة في 28 آذار/مارس 2019. وحُكم على كلٍّ من نون تشيا وخيو

سامفان بالسجن المؤبد. وأدمجت الدائرة أحكام العقوبات الصادرة في حقهما في القضية 01/002 والقضية 02/002 في عقوبة واحدة بالسجن المؤبد. وبعد وفاة نون تشيا في 4 آب/أغسطس 2019، أنهت دائرة المحكمة العليا إجراءات الاستئناف ضده في 13 آب/أغسطس 2019 وخُصت لاحقاً إلى أن استنتجت الدائرة الابتدائية بشأن نون تشيا لم تسقط بوفاته. وأودع المدعيان العمان طعنهما في 20 آب/أغسطس 2019، بينما قام خيو سامفان، المستأنف المتبقي في القضية 02/002 بإيداع طعنه في 28 شباط/فبراير 2020. وأودعت مذكرات الردود على الطعون بالكامل بلغات العمل الثلاث بحلول أواخر آذار/مارس 2021. وعقدت جلسات سماع الطعون لمدة أربعة أيام في الفترة من 16 إلى 19 آب/أغسطس 2021.

جيم - القضيتان 003 و 004

12 - في 7 أيلول/سبتمبر 2009، أودع المدعي العام المشارك الدولي مذكرتين افتتاحيتين لدى قاضي التحقيق (وألحق بهما بعد ذلك مذكرات تكميلية) يُدعى فيهما ارتكاب خمسة أشخاص آخرين مشتبه فيهم جرائم أخرى تدخل في اختصاص الدوائر الاستثنائية.

13 - وبناء على المذكرات التي أودعها المدعي العام المشارك الدولي، نظر قاضيا التحقيق في 10 سيناريوهات للجرائم المدرجة في القضية 003 وفي 55 سيناريو للجرائم المدرجة في القضية 004.

14 - وفي 3 آذار/مارس 2015، وجه قاضي التحقيق المشارك الدولي اتهامات إلى مياس موث في القضية 003 وإلى إيم تشايم في القضية 004. فقد اتُهم مياس موث بارتكاب جرائم ضد الإنسانية، وجرائم حرب، وانتهاكات لقانون العقوبات الكمبودي لعام 1956، بينما اتُهمت إيم تشايم بارتكاب جرائم ضد الإنسانية وانتهاكات لقانون العقوبات الكمبودي لعام 1956. ووُجهت هذه الاتهامات غيابياً لأن المتهمين تجاهلاً وأمر رسمية بالحضور، ولم تُنفذ الأوامر التي صدرت لاحقاً بإلقاء القبض عليهما. وفي 27 آذار/مارس 2015، وجه قاضي التحقيق المشارك الدولي الاتهام حضورياً إلى آو آن في القضية 004 بارتكاب جرائم ضد الإنسانية وانتهاكات لقانون العقوبات الكمبودي لعام 1956. وفي 2 حزيران/يونيه 2015، أصدر قاضيا التحقيق قراراً بإسقاط الادعاءات الجنائية الموجهة إلى سو مت الذي كان حتى ذلك الحين مشتبهاً فيه في القضية 003، وذلك بالنظر إلى وفاته في عام 2014. وفي 9 كانون الأول/ديسمبر 2015، مثل آخر مشتبه فيه متبقي في القضية 004، وهو ييم تيث، أمام قاضي التحقيق المشارك الدولي. ووُجهت إليه تهم بارتكاب جريمة الإبادة الجماعية، وجرائم ضد الإنسانية، وجرائم حرب، وانتهاكات لقانون العقوبات الكمبودي لعام 1956. وفي 14 كانون الأول/ديسمبر 2015، مثل مياس موث طواعية أمام قاضي التحقيق المشارك الدولي، حيث أُخطِر بتوجيه تهم إضافية إليه منها جريمة الإبادة الجماعية. وأُلغي عدد من التهم الموجهة إليه في القرار السابق باتهامه غيابياً، كما أُلغيت مذكرة توقيفه المعلقة.

15 - وفي 18 كانون الأول/ديسمبر 2015 أبلغ قاضيا التحقيق الأطراف بأنهما يعتبران التحقيقات القضائية ضد إيم تشايم منتهية. ولاحظ القاضيان أن لإيم تشايم الحق في أن تحدّد التهم الموجهة إليها دون تأخير غير مبرر، فأمر في 5 شباط/فبراير 2016 بفصل الدعوى ضد إيم تشايم عن القضية 004، وتخصيص ملف جديد لقضيتهما هو الملف 01/004. وفي 22 شباط/فبراير 2017، أصدر قاضيا التحقيق أمراً فاصلاً بإغلاق التحقيق وردّ الدعوى على أساس أن إيم تشايم، استناداً إلى الأدلة التي جُمعت أثناء التحقيق، لا تخضع للاختصاص الشخصي للدوائر الاستثنائية لأنها لم تكن من كبار القادة في جمهورية كمبوتشيا ولا من المسؤولين الرئيسيين عن الجرائم الخطيرة المرتكبة إبان نظام الخمير الحمر.

وفي 10 تموز/يوليه 2017، أصدر قاضيا التحقيق أمرا معللاً بإغلاق التحقيق يقضي بردّ الدعوى 01/004 المرفوعة ضد إيم تشايم. وفي 9 آب/أغسطس 2017، أودع المدعي العام المشارك الدولي طعنه في أمر إغلاق التحقيق لدى الدائرة التمهيدية. وفي 28 حزيران/يونيه 2018، بنتّ الدائرة التمهيدية في الطعن في الحكم بعدم الاختصاص الشخصي، وأكدت حكم قاضي التحقيق، لتختتم بذلك الإجراءات القضائية في هذه القضية.

16 - وفيما يتعلق بالقضية 02/004، في 14 آذار/مارس 2016 وسع قاضي التحقيق المشارك الدولي نطاق التهم الموجهة إلى آو آن لتشمل ارتكاب جرائم أخرى ضد الإنسانية وجريمة الإبادة الجماعية. وفي 16 كانون الأول/ديسمبر 2016، أبلغ قاضيا التحقيق جميع الأطراف في القضية 004 أنهما يعتبران التحقيق القضائي بشأن آو آن منتهيا، وأمرا بفصل الإجراءات المتعلقة به عن القضية 004 وإنشاء ملف قضية جديد له هو الملف 02/004 لأنه كمتهم له الحق في أن يبلّغ بالقرار المتعلق بالتهم الموجهة إليه دون تأخير غير مبرر. وأصدر قاضي التحقيق المشارك الدولي أيضا قرارا منفصلا يقلص نطاق التحقيق عملا بالمادة 66 مكررا من النظام الداخلي، وهو ما يشكل أول تطبيق لهذه المادة منذ اعتمادها في كانون الثاني/يناير 2015. وفي 19 أيار/مايو 2017، أصدر قاضيا التحقيق أمر إحالة يطلبان فيه إلى المدعيّين العاميّين تقديم مذكرتيهما النهائيّتين. وفي 18 و 21 آب/أغسطس 2017، قدم المدعي العام المشارك الدولي والمدعي العام المشارك الوطني مذكرتيهما النهائيّتين. وفي 16 آب/أغسطس 2018، أصدر قاضيا التحقيق أمرين منفصلين بإغلاق التحقيق في القضية 02/004. ووجّه قاضي التحقيق المشارك الدولي لائحة اتهامات إلى آو آن بارتكاب إبادة جماعية وجرائم ضد الإنسانية وجرائم محلية. وردّ قاضي التحقيق المشارك الوطني الدعوى لانعدام الاختصاص الشخصي. وقدم محاميا آو آن والمدعي العام المشارك الوطني والمدعي العام المشارك الدولي مذكرات طعون. وفي 19 كانون الأول/ديسمبر 2019، أصدرت الدائرة التمهيدية اعتباراتها بشأن الطعون في أمري الإغلاق، حيث أعلنت بالإجماع أن إصدار قاضي التحقيق لأمري الإغلاق المتضاربين كان غير قانوني، وأن الأغلبية المطلوبة بتصويت أربعة قضاة على الأقل في الدائرة تصويتاً مؤيداً لم تتحقق من أجل التوصل إلى قرار بشأن الأسس الموضوعية بناء على أساس منطقي مشترك. وأرفق القضاة الوطنيون والدوليون رأي كل منهما بالاعتبارات. ومتابعة للمذكرات المودعة من المدعي العام المشارك الدولي، أصدرت الدائرة الابتدائية بيانا في 3 نيسان/أبريل 2020 أشارت فيه إلى أن الدائرة لم تُخطّر رسمياً قط بالقضية ولم تتلق ملف القضية. وفي 4 أيار/مايو 2020، أودع المدعي العام المشارك الدولي طعناً فورياً في إنهاء الدائرة الابتدائية الفعلي للقضية 02/004 لدى دائرة المحكمة العليا. وفي 10 آب/أغسطس 2020، أصدرت دائرة المحكمة العليا قرارها وقضت بعدم صحة كلا أمري الإغلاق بعد أن خلصت الدائرة التمهيدية بالإجماع إلى أن إجراءات قاضي التحقيق غير قانونية، وأنهت دائرة المحكمة العليا القضية ضد آو آن أمام الدوائر الاستثنائية. وأقفل قاضيا التحقيق ملف القضية 02/004 وحفظاه في 14 آب/أغسطس 2020، وأنهيا بذلك الإجراءات القضائية في القضية.

17 - وفيما يتصل بالقضية 003، أخطر قاضي التحقيق المشارك الدولي في 10 كانون الثاني/يناير 2017 جميع الأطراف في القضية 003 بأنه يعتبر التحقيق القضائي بشأن مياس موث في القضية 003 منتهيا، وأصدر قرارا منفصلا يقلص نطاق التحقيق القضائي عملا بالمادة 66 مكررا من النظام الداخلي. وأعلن قاضي التحقيق المشارك الوطني من جديد أنه قد أصدر إخطارا بالانتهاء من التحقيق في القضية 003 في 29 نيسان/أبريل 2011، وأتبعه بأمر إحالة في 7 شباط/فبراير 2013. وفي 25 تموز/

يوليه 2017، أحال قاضي التحقيق المشارك الدولي ملف القضية إلى المدعيين العامين لكي يقدموا مذكرتيهما النهائيين. وقدم المدعيان العامين مذكرتيهما النهائيين في تشرين الثاني/نوفمبر 2017. وفي 28 تشرين الثاني/نوفمبر 2018، أصدر قاضيا التحقيق أمرين منفصلين بإغلاق التحقيق في القضية 003 ضد مياس موث. ووجه قاضي التحقيق المشارك الدولي لائحة اتهامات إلى مياس موث بارتكاب إبادة جماعية وجرائم ضد الإنسانية وجرائم حرب وجرائم محلية. وردّ قاضي التحقيق المشارك الوطني الدعوى في القضية لانعدام الاختصاص الشخصي. وقدم محامياً مياس موث والمدعي العام المشارك الوطني والمدعي العام المشارك الدولي مذكرات طعون. وفي 7 نيسان/أبريل 2021، أصدرت الدائرة التمهيدية اعتباراتها بشأن الطعون في أمرى الإغلاق، حيث أعلنت بالإجماع أن إصدار قاضي التحقيق لأمرى الإغلاق المتضاربين كان غير قانوني، وأن الأغلبية المطلوبة بتصويت أربعة قضاة على الأقل في الدائرة تصويتاً مؤيداً لم تتحقق من أجل التوصل إلى قرار بشأن الأسس الموضوعية بناء على أساس منطقي مشترك. وأرفق القضاة الوطنيون والدوليون رأي كل منهما بالاعتبارات. ورأى القضاة الوطنيون أن القانون الساري لا يسمح للدائرة التمهيدية بالحكم بغلبة فعل أي قاضي تحقيق مشارك، وقرروا بناء على ذلك أن ملف القضية ينبغي أن يُحفظ. وفي حين خلص القضاة الدوليون إلى أن أمر قاضي التحقيق المشارك الوطني بردّ الدعوى أمر لاغ وباطل، أكدوا لائحة الاتهام وخلصوا إلى وجوب إحالة القضية 003 على الدائرة الابتدائية على أساس لائحة الاتهام. وفي 20 أيار/مايو 2021، رفض قاضيا التحقيق الطلب التمهيدي الذي رفعه المدعي العام المشارك الدولي لاحقاً بإحالة اعتبارات الدائرة التمهيدية ولائحة الاتهام في القضية 003 وملف القضية المتبقي إلى الدائرة الابتدائية على الفور، حيث خلصا إلى عدم تحقق إجماع أو أغلبية مؤيدة عظمى بين قضاة الدائرة التمهيدية بشأن إصدار أمر بإغلاق التحقيق في القضية 003. وفي 17 حزيران/يونيه 2021، رفع محامياً مياس موث التماساً إلى الدائرة التمهيدية بإنهاء القضية 003 وختمها وحفظها، بينما طلب المدعي العام المشارك الدولي إلى الدائرة في 21 حزيران/يونيه أن تختتم المرحلة التمهيدية للمحاكمة بتأكيد توجيه لائحة الاتهام إلى ماس موث وأن تأمر بإحالته للمحاكمة. وكان الطلبان قيد نظر الدائرة التمهيدية حتى 31 آب/أغسطس 2021.

18 - وفيما يتصل بالقضية 004، أخطر قاضيا التحقيق في 13 حزيران/يونيه 2017 جميع الأطراف في القضية بأنهما يعتبران التحقيق القضائي بشأن ييم تيث منتهياً، وأصدرا قراراً منفصلاً يقلص نطاق التحقيق القضائي عملاً بالمادة 66 مكرراً من النظام الداخلي. وقدم المدعي العام المشارك الوطني مذكرته النهائية في 31 أيار/مايو 2018، وقدم المدعي العام المشارك الدولي مذكرته النهائية في 4 حزيران/يونيه 2018. وفي 28 حزيران/يونيه 2019، أصدر قاضيا التحقيق أمرين منفصلين بإغلاق التحقيق في القضية 004 ضد ييم تيث. ووجه قاضي التحقيق المشارك الدولي لائحة اتهامات إلى ييم تيث بارتكاب إبادة جماعية وجرائم ضد الإنسانية وجرائم حرب وجرائم محلية. وردّ قاضي التحقيق المشارك الوطني الدعوى لانعدام الاختصاص الشخصي. وقدم محامياً ييم تيث، والمدعي العام المشارك الوطني، والمدعي العام المشارك الدولي، والأطراف المدنية في القضية مذكرات طعون. وفي 18 آذار/مارس 2021، أبلغت الدائرة التمهيدية الأطراف بأنها ستبتّ في الطعون في الأمرين بإغلاق التحقيق مُستندةً حصراً إلى مذكرات الأطراف الخطية.

ثالثاً - خطة الإنجاز وخريطة الطريق: الفترات الزمنية المتوقعة

19 - عملاً بطلب الجمعية العامة في قرارها 247/68 بآء إعداد استراتيجية للإنجاز مشفوعة بخريطة طريق واضحة المعالم، تواصل الدوائر الاستثنائية تحديث خططها للإنجاز التي تتضمن تفاصيل الأعمال

المتبقة المقرر إنهاؤها في الدعاوى المعروضة عليها حاليا. وتمثل الدعاوى الحالية عبء القضايا الكامل الملقى على عاتق الدوائر. وتحدد الخطة خريطة طريق تُبرز المراحل الإجرائية الأساسية المتبقية والتوقعات المتعلقة بالفترات الزمنية اللازمة لإتمام الإجراءات القضائية في القضايا الجارية. وقد أُعدت الخطة أول الأمر في آذار/مارس 2014، ثم خضعت للتنقيح كل ثلاثة أشهر لكي تعكس سير الإجراءات على ألق وجه. وتحدد الخطة أيضا مجموعة التدابير التي من شأنها أن تساعد في تسريع الإنجاز.

20 - وبلغت مرحلة أساسية في القضيتين 003 و 004 في عام 2020 بإتمام الإجراءات في القضية 02/004 المرفوعة ضد أو آن. وأحرز مزيد من التقدم في عام 2021 بإصدار الدائرة التمهيدية اعتباراتها بشأن الطعون في أمري إغلاق التحقيق في القضية 003 المرفوعة ضد مياس موث. ومن المتوقع بلوغ مرحلة أساسية أخرى في عام 2021: وهي صدور قرار الدائرة التمهيدية بشأن الطعون في أمري إغلاق التحقيق في القضية 004 المرفوعة ضد بيم تيث بحلول الربع الثالث من عام 2021. ولا يمكن توقع الفترات الزمنية اللازمة عموما للقضيتين 003 و 004 إلا عندما تتضح نتيجة قراري الدائرة التمهيدية في هاتين القضيتين.

21 - ويؤكد الأمين العام من جديد أهمية سير جميع الإجراءات القضائية المعروضة على الدوائر الاستثنائية على نحو يتفق وأحكام الاتفاق المبرم بين الأمم المتحدة وحكومة كمبوديا الملكية بشأن المقاضاة بموجب القانون الكمبودي على الجرائم المرتكبة خلال فترة نظام كمبوتشيا الديمقراطية. وطلبت الجمعية العامة، في قرارها 279/73 ألف و 263/74، إلى الأمين العام أن يجري مشاورات مع الدوائر وحكومة كمبوديا من أجل الشروع في وضع إطار لإنجاز عمل الدوائر، بما في ذلك ما يتعلق بالخفض التدريجي للأنشطة، وتحديد أي مهام متبقية يلزم القيام بها بعد إنجاز الولاية. وطلبت الجمعية العامة إلى الأمين العام في قرارها 257/75 ألف أن يواصل المشاورات مع حكومة كمبوديا، مع إبقاء أصحاب المصلحة المعنيين على علم، بغية وضع الصيغة النهائية لإطار مقترح لإنجاز عمل الدوائر، لكي تنظر فيه الجمعية، بما في ذلك فيما يتعلق بالخفض التدريجي للأنشطة والمهام المتبقية التي يلزم القيام بها. وطلبت الجمعية أيضا إلى الأمين العام في القرار نفسه أن يقدم إليها تقريرا عن تنفيذ القرار في دورتها الخامسة والسبعين المستأنفة وبحلول 15 أيار/مايو 2021. وقدم الأمين العام في تقريره المؤرخ 19 آذار/مارس 2021 (A/75/809) تفاصيل عن المشاورات المنجزة بشأن إتمام عمل الدوائر ومهامها المتبقية، ونتائج المشاورات المنجزة التي أسفرت عن تحديد مجموعة من الأحكام لمشروع إضافة للاتفاق بين الأمم المتحدة وحكومة كمبوديا الملكية بشأن المقاضاة بموجب القانون الكمبودي على الجرائم المرتكبة خلال فترة نظام كمبوتشيا الديمقراطية. وأقرت الجمعية، بموجب قرارها 257/75 بء، مشروع الإضافة الذي وقّعه الأمم المتحدة وحكومة كمبوديا على نحو ما أُشير إليه أعلاه في آب/أغسطس 2021، وستدخل الإضافة حيز النفاذ بعد قيام كلا الطرفين بإخطار الآخر خطيا بأن الشروط القانونية لنفاذ الاتفاق قد استوفيت.

رابعاً - المركز المالي الحالي والجهود المبذولة لجمع التبرعات

22 - أبرزت التقارير السابقة المقدمة من الأمين العام إلى الدول الأعضاء التحديات المالية التي تواجهها الدوائر الاستثنائية. واستمرت هذه التحديات في عام 2021. وكان للجائحة أثر سلبي على معدل الحصول على التبرعات خلال عامي 2020 و 2021 مقارنة بالسنوات السابقة. وتواجه بعض الجهات المانحة التقليدية للعنصر الدولي في الدوائر حالات تأخير في بلورة القرارات المتعلقة بمبلغ تبرعاتها وتوقيت تقديمها.

وكان من آثار هذه التحديات تجميد التوظيف وشعور الموظفين الذين تجدد عقودهم شهرياً بعدم اليقين، وهو ما ينطوي على احتمال صرف انتباههم عن أداء مهامهم الأساسية. ونتيجة للقيود المالية الشديدة في السنوات السابقة، ظل موظفو العنصر الوطني دون عقود ولا مرتبات لفترات طويلة، وهو ما ترتب عليه جملة أمور منها انسحاب 100 موظف في أيلول/سبتمبر 2013. وبالنظر إلى هيكل الدوائر، حيث يعمل موظفو العنصر الوطني والعنصر الدولي جنباً إلى جنب، فقد تسبب هذا الإجراء في عرقلة كبيرة لعمل الدوائر عموماً. غير أن المركز المالي للعنصر الوطني تحسن كثيراً في السنوات الأخيرة بفضل زيادة المساهمات المقدمة من حكومة كمبوديا منذ عام 2014. إلا أن المركز المالي للعنصر الدولي لا يزال غير مستقر.

23 - ووفقاً للاتفاق المبرم بين الأمم المتحدة وحكومة كمبوديا الملكية، تتحمل الأمم المتحدة المسؤولية عن سداد تكاليف دعم العنصر الدولي في الدوائر الاستثنائية، بينما تتحمل الحكومة المسؤولية عن سداد تكاليف العنصر الوطني، بما في ذلك مرتبات الموظفين الوطنيين ومصرفات المرافق والخدمات في الدوائر. وشجعت الجمعية العامة، في قرارها 253/75 ألف، جميع الدول الأعضاء على تقديم الدعم الطوعي المستمر والإضافي لكل من العنصر الدولي والعنصر الوطني في الدوائر، وطلبت إلى الأمين العام أن يواصل جهوده المكثفة للحصول على تبرعات إضافية، بسبل منها توسيع قاعدة الجهات المانحة، لتمويل الأنشطة المقبلة للدوائر.

24 - **العنصر الدولي** - كانت الموارد اللازمة لتمويل العنصر الدولي في الدوائر الاستثنائية في السابق تُجمع كل عام من عدد محدود من الحكومات التي يشارك عدد كبير منها في مجموعة الجهات المانحة الرئيسية. وفي الفترة 2010-2018، قدم المساعدة في جمع التبرعات اللازمة لتمويل الدوائر خبير خاص معني بالمساعدة المقدمة من الأمم المتحدة من أجل إجراء محاكمات الخمير الحمر عينة الأمين العام. وقد ركزت أنشطة جمع التبرعات السابقة على التواصل مع مجموعة جديدة من الحكومات المانحة المحتملة، وشملت عقد مؤتمرات لإعلان التبرعات (في عامي 2010 و 2013)، وتوجيه الأمين العام نداءات خطية إلى جميع الدول الأعضاء، وتقديم كبار موظفي الأمم المتحدة طلبات ثنائية إلى البلدان المانحة، وتوجيه رؤساء مجموعة الجهات المانحة الرئيسية نداءات خطية إلى البعثات الدائمة للدول الأعضاء في نيويورك في عامي 2015 و 2017، ووضع استراتيجية لجمع التبرعات اعتُمدت في عام 2016. وفي عام 2018، واستجابة لعدد من الرسائل الموجهة من مجموعة الجهات المانحة الرئيسية، انضمت جمهورية كوريا والنرويج رسمياً إلى هذه المجموعة. وفي عام 2019، نظمت اللجنة التوجيهية بالتنسيق مع الأمانة العامة، مناسبة للتوعية بعنوان "الحكم التاريخي الصادر مؤخراً عن الدوائر الاستثنائية في القضية 02/002: النظر في الآثار المترتبة عليه في مجال المساءلة الجنائية الدولية في كمبوديا وخارجها" ركزت على مواضيع تتعلق بالملاحقة القضائية ومنع الإبادة الجماعية، ودور المجتمع المدني، ومشاركة الضحايا في أعمال الدوائر الاستثنائية، وأساليب تقييم أثر هذه الدوائر وإرثها. وأبرزت في هذه المناسبة الأهمية الحيوية لمواصلة المجتمع الدولي تقديم الدعم المالي لعمل الدوائر. وفي عام 2020، ونظراً للتحديات التي طرحتها الجائحة، وافقت الأمانة العامة للجهات المانحة بانتظام بمعلومات محدّثة عن حالة التمويل، وكررت الإعراب لها عن الحاجة إلى تقديمها تبرعات جديدة وعاجلة. ولتوسيع قاعدة الجهات المانحة القائمة والحفاظ عليها، وجّه الأمين العام رسالة في حزيران/يونيه 2020 وتموز/يوليه 2021 إلى جميع البعثات الدائمة للدول الأعضاء.

25 - **العنصر الوطني** - في السنوات الأولى من عمل الدوائر الاستثنائية، كان العنصر الوطني يمول من تبرعات تغطي نسبة 80 في المائة من الميزانية، بينما تدفع حكومة كمبوديا الجزء المتبقي، وكانت توفّر

أيضا المساهمات العينية من المباني والمرافق والخدمات المحلية. وزادت مساهمة حكومة كمبوديا زيادة كبيرة في السنوات الماضية. فقد غطت مساهماتها خلال السنوات الست الماضية أكثر من 70 في المائة من احتياجات العنصر الوطني من الموارد. وفي مواجهة القيود المالية الشديدة التي واجهها العنصر الوطني، بذل كبار المسؤولين في الدوائر الاستثنائية، وكبار المسؤولين في حكومة كمبوديا، والخبير الخاص، وسفراء كمبوديا في العواصم الأجنبية جهودا مكثفة من أجل السعي بشكل مشترك لالتماس الدعم من الحكومات الأجنبية الرئيسية لتمويل العنصر الوطني. وأدت هذه الجهود إلى جمع التبرعات الكافية لتمويل العنصر الوطني في الأعوام 2016 و 2017 و 2018 و 2019 و 2020.

جهود جمع التبرعات في عام 2021

26 - يستمر بذل الجهود لتنفيذ استراتيجية جمع التبرعات التي وُضعت خلال عام 2016 من أجل توسيع قاعدة الجهات المانحة والحفاظ على الدعم المقدم من الجهات المانحة التقليدية. ويواصل كبار المسؤولين في حكومة كمبوديا بذل الجهود لجمع التبرعات من الجهات المانحة في العاصمة بانتظام.

27 - وواصلت الأمانة العامة بذل الجهود لجمع التبرعات عن طريق الاتصالات مع البعثات الدبلوماسية. ولتوسيع قاعدة الجهات المانحة القائمة والحفاظ عليها، وجّه الأمين العام رسالة في تموز/يوليه 2021 إلى جميع البعثات الدائمة للدول الأعضاء يلتزم فيها دعمها المالي للدوائر الاستثنائية. وإضافة إلى ذلك، يستمر منسق المساعدة المقدمة من الأمم المتحدة من أجل إجراء محاكمات الخيمر الحمر في عقد اجتماعات بانتظام مع ممثلي الدول الأعضاء سعياً إلى الحصول على تبرعات للعنصر الدولي في الدوائر. وجرت مشاورات منتظمة كذلك بين الأمانة العامة وأعضاء مجموعة الجهات المانحة الرئيسية من أجل استمرارهم في تقديم المساهمات.

28 - وعلى الرغم من استمرار جهود جمع التبرعات، ظل مقدار التبرعات المقدمة للعنصر الدولي يتراجع، حيث انخفض من 17,7 مليون دولار في عام 2015 (65 في المائة من الميزانية المعتمدة لعام 2015) إلى 13,1 مليون دولار في عام 2016 (51 في المائة من الميزانية المعتمدة)، و 9,4 ملايين دولار في عام 2017 (30 في المائة من الميزانية المعتمدة)، و 8,4 ملايين دولار في عام 2018 (47 في المائة من الميزانية المعتمدة)، و 6,2 ملايين دولار في عام 2019 (39 في المائة من الميزانية المعتمدة) ثم انخفض إلى 4,4 ملايين دولار في عام 2020 (38 في المائة من الميزانية المعتمدة). وفي ضوء المؤشرات من الجهات المانحة الحالية، تقدر مستويات التبرعات لعام 2021 بمبلغ 3,9 ملايين دولار (30 في المائة من الميزانية المعتمدة). ويتألف هذا المبلغ المقدر من التبرعات المتلقاة وقدرها 3,3 ملايين دولار، والتبرعات المعلنة المؤكدة وقدرها 0,3 مليون دولار، والتبرعات المرتقبة وقدرها 0,3 مليون دولار. ومن المتوقع تلقي تبرعات قدرها 4 ملايين دولار لعام 2022 (تبرعات معلنة مؤكدة قدرها 1,1 مليون دولار، وتبرعات مرتقبة قدرها 2,9 مليون دولار).

المركز المالي الحالي واستخدام سلطة الالتزام

29 - وافقت الجمعية العامة على منح سلطة الدخول في التزامات بمبلغ 15,5 مليون دولار للعنصر الدولي في الدوائر الاستثنائية لعام 2014؛ لكن لم تستخدم هذه الأموال إطلاقاً لأن التبرعات المقدمة أتاحت، في نهاية المطاف، تغطية جميع التزامات العنصر الدولي خلال عام 2014. ووافقت الجمعية العامة مرة

أخرى على منح سلطة الدخول في التزامات للعنصر الدولي بمبلغ يصل إلى 12,1 مليون دولار لعام 2015، و 12,1 مليون دولار لعام 2016، و 11,0 مليون دولار لعام 2017، و 8,0 ملايين دولار لعام 2018، و 7,5 ملايين دولار لعام 2019، و 7,0 ملايين دولار لعام 2020، و 7,0 ملايين دولار لعام 2021، وهو ما أتاح دفع مرتبات ومصروفات الموظفين في الوقت المحدد وتلافي أي تعطيل لسير عمل الدوائر.

30 - وأذنت الجمعية العامة للأمين العام، في الفرع الخامس من قرارها 263/74 ألف، بأن يدخل في التزامات بمبلغ لا يتجاوز 7 ملايين دولار لتكملة الموارد المالية المتبرع بها للعنصر الدولي في الدوائر الاستثنائية للفترة الممتدة من 1 كانون الثاني/يناير إلى 31 كانون الأول/ديسمبر 2020. وعلى أساس نفقات عام 2020، ومع مراعاة الموارد المالية المتبرع لها المتلقاة، يكون كامل مبلغ الإعانة المالية المأذون به قد استُخدم، على نحو ما هو مبين في البيانات المالية المراجعة لعام 2020. وسيُبلغ عن كيفية استخدام السبعة ملايين دولار في تقرير الأداء المالي عن الميزانية البرنامجية لعام 2020 وسيُغطى من الموارد المعتمدة في إطار الميزانية العادية لعام 2020 على نحو ما يرد في القرارات 264/74 ألف إلى جيم. وبعد تسويات أخرى للإيرادات، سيبلغ عن فائض قدره 100 580 دولار لعام 2020 في تقرير الأداء المالي عن الميزانية البرنامجية لعام 2021، وسيُقدّر لحساب الدول الأعضاء في ذلك السياق، تمشياً مع ما هو مقرر من سياسات وإجراءات مالية ومتعلقة بالميزانية.

31 - واستُخدمت سلطة الالتزام بمثابة آلية تمويل مؤقتة تتيح للأمم المتحدة تمديد عقود الموظفين الدوليين وموظفين آخرين في الدوائر الاستثنائية، وبمثابة مصدر لتمويل التشغيل في حالة وجود نقص في التبرعات. وقامت الأمم المتحدة، آخذة في الاعتبار مدى توافر التبرعات وسلطة الالتزام، بتمديد عقود الموظفين على أربع مراحل في عام 2020، وعلى ثلاث مراحل حتى حينه في عام 2021، بما يشمل تمديداً لشهر واحد وتمديداً لسبعة أشهر وتمديداً لثلاثة أشهر، تمشياً مع التمويل المتاح والجدول المعتمد لملأك الموظفين. وسيكون أي تمديد آخر للعقود لتغطية الشهر المتبقي من عام 2021 رهنا بتوافر الأموال.

32 - ووافقت مجموعة الدول المهتمة على ميزانية منقحة لعام 2021 تشمل مخصصات مرصودة للقضيتين 003 و 004، وتبلغ هذه الميزانية 12,9 مليون دولار للعنصر الدولي و 4,9 ملايين دولار للعنصر الوطني. وفي 30 حزيران/يونيه 2021، كانت قد تُلقيت تبرعات للعنصر الدولي لعام 2021 قدرها 3,3 ملايين دولار، وكانت تلك التبرعات، بالإضافة إلى سحب مبلغ قدره 7,0 ملايين دولار من رصيد سلطة الالتزام، كافية لتغطية نفقات الأشهر الأحد عشر الأولى من عام 2021. ولتلبية الاحتياجات التشغيلية للعنصر الدولي في الشهر الأخير من عام 2021، تلزم تبرعات إضافية قدرها 0,5 مليون دولار. وإذا ما بدأت المحاكمة أو المحاكمات في القضية 003 و/أو القضية 004 في عام 2021، ستلزم تبرعات إضافية قدرها 2,1 مليون دولار. وبالنسبة للعنصر الوطني، فقد وردت حتى 30 حزيران/يونيه 2021 مساهمات قدرها 2,8 مليون دولار من حكومة كمبوديا. وتعهدت الحكومة بتقديم مبلغ إضافي قدره 0,8 مليون دولار، وهذه المساهمات، بالإضافة إلى الرصيد المتبقي البالغ 0,7 مليون دولار والمرحل من عام 2020، وتبرعات معلنة مؤكدة قدرها 1,1 مليون دولار من جهة مانحة دولية واحدة، وبالاقتران مع التدابير المنفذة للتوفير في التكاليف وتقادي تكبدها، كافية لتغطية عمليات العنصر الوطني في الدوائر الاستثنائية حتى نهاية عام 2021.

33 - ونظراً لأن التبرعات المعلنة المؤكدة والمرتبقة، بالاقتران مع التبرعات المتلقاة، لم تكن كافية لتلبية احتياجات الميزانية، يتواصل خلال عام 2021 العمل بتدابير التوفير في التكاليف التي وُضعت في السنوات السابقة بهدف تجنب تكبد تكاليف في العنصر الدولي، وذلك من خلال استمرار التنسيق مع اللجنة

الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ بالنسبة لمجموعة من الخدمات الإدارية، وتجميد استقدام الموظفين لشغل الوظائف الشاغرة ما لم تكن للتعيين ضرورة قصوى لكفالة استمرار الإجراءات القضائية دون انقطاع، وتقليص المصروفات في مجالات مثل السفر ومصروفات التشغيل والخدمات التعاقدية. وتجدر الإشارة إلى أن التدابير المذكورة أعلاه وإن كانت ستحقق وفورات بما يكفل كفاية التمويل المتاح لإجراء العمليات القضائية الأساسية، فإن قصر مُدد تمديد عقود الموظفين قد أثر على معنويات الموظفين، وأسهم في ارتفاع معدل تبذل الموظفين عما هو متوقع.

خامسا - احتياجات الدوائر الاستثنائية من التمويل لعام 2022

34 - يمول العنصر الدولي والعنصر الوطني بشكل منفصل، حيث تتولى الأمانة العامة تلقي وإدارة التبرعات المقدمة للعنصر الدولي، وتتولى حكومة كمبوديا تمويل العنصر الوطني، بسبل منها التبرعات المقدمة من المجتمع الدولي لهذا الغرض. ويتواءم مقترح الميزانية لعام 2022 مع الاحتياجات من الموارد لفترة سنة من العمليات تماشيا مع خطة العمل القضائي، على النحو المبين في التتقيق 29 لخطة الإنجاز المؤرخ 30 حزيران/يونيه 2021.

35 - ويراعي مقترح الميزانية، الذي يخضع لاستعراض مجموعة الجهات المانحة الرئيسية واللجنة التوجيهية والموافقة النهائية لمجموعة الدول المهتمة، التوصيات ذات الصلة الصادرة عن اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية الواردة في تقريرها (A/75/7/Add.19) والتي أقرتها الجمعية العامة في قرارها 253/75. وترد في المرفق الأول تفاصيل التوصيات والإجراءات التي اتخذتها الدوائر الاستثنائية.

36 - ويعكس مقترح الميزانية لعام 2022، على النحو المبين في الجداول 1 إلى 3 أدناه، الموارد المتعلقة بالعنصر الدولي، بما في ذلك الموارد من الموظفين، اللازمة لعمل الدوائر الاستثنائية طيلة السنة. ويرد مزيد من التفاصيل عن المركز المالي للدوائر الاستثنائية في المرفق الثاني.

الجدول 1

الموارد المالية للعنصر الدولي في الدوائر الاستثنائية

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

العنصر	نققات عام ميزانية عام		نمو الموارد		ميزانية عام 2022 ^(أ)
	2020	2021 المنقحة	المبلغ	النسبة المئوية	
ألف - المكتبان القضائيان	4 364,6	4 932,6	(2 160,1)	(43,8)	2 772,5
باء - قسما دعم الدفاع والضحايا	2 030,4	1 050,6	(529,7)	(50,4)	520,9
جيم - مكتب الشؤون الإدارية	4 388,4	4 749,1	398,6	8,4	5 147,7
دال - المخصصات المرسودة للقضيتين 003 و 004 -	-	2 142,5	938,3	43,8	3 080,8
المجموع الفرعي	10 783,4	12 874,8	(1 352,9)	(10,5)	11 521,9
التعهدات والتبرعات والإيرادات الأخرى	4 363,5	3 928,4	76,4	1,9	4 004,8
مبلغ الإعانة المالية المستخدم أو المأذون به	7 000,0 ^(ب)	7 000,0 ^(ب)	(7 000,0)	(100,0)	-
مجموع الإيرادات	11 363,5	10 928,4	(6 923,6)	(63,4)	4 004,8
الفائض/(العجز)	580,1^(ج)	(1 946,4)	(5 570,7)	286,2	(7 517,1)

- (أ) أرقام ميزانية عام 2022 قابلة للتغيير رهنا باستعراضها من جانب مجموعة الدول المهتمة وموافقتها عليها.
- (ب) سيُبين مبلغ الإعانة المالية المستخدم في عام 2020 في تقرير الأداء المالي عن الميزانية البرنامجية لعام 2020، وقد استُوعب ضمن الاعتمادات الموافق عليها لعام 2020 في إطار الميزانية العادية. وستُطلب النفقات النهائية وما يتصل بها من اعتمادات لسلطة الالتزام لعام 2021 في سياق تقرير الأداء المالي عن الميزانية العادية لعام 2021.
- (ج) سيُبلغ عن فائض عام 2020 البالغ 580 100 دولار في البيانات المالية لعام 2021 وتقرير الأداء المالي عن الميزانية البرنامجية لعام 2021، وسيُقدّر لحساب الدول الأعضاء في ذلك السياق، تمشياً مع ما هو مقرّر من سياسات وإجراءات مالية ومتعلقة بالميزانية.

الجدول 2

الاحتياجات حسب وجه الإنفاق وتوافر التمويل، العنصر الدولي

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

وجه الإنفاق	نفقات عام ميزانية عام		التغيير في الموارد		ميزانية عام 2022 ^(أ)
	2020	2021 المنقحة	المبلغ	النسبة المئوية	
الوظائف	5 834,4	6 392,5	(2 315,5)	(36,2)	4 077,0
التعويضات الممنوحة لغير الموظفين	1 559,8	2 250,3	(347,9)	(15,5)	1 902,4
تكاليف الموظفين الأخرى	–	848,9	957,1	112,7	1 806,0
الاستشاريون والخبراء	2 549,5	2 375,2	(273,5)	(11,5)	2 101,7
سفر الموظفين	3,7	22,0	–	–	22,0
الخدمات التعاقدية	148,4	240,5	212,1	88,2	452,6
مصرفات التشغيل العامة	559,1	606,1	193,1	31,9	799,2
اللوازم	31,1	91,5	–	–	91,5
الأثاث والمعدات	97,4	47,8	221,7	463,8	269,5
مجموع النفقات	10 783,4	12 874,8	(1 352,9)	(10,5)	11 521,9
التعهدات والتبرعات	4 363,5	3 928,4	76,4	1,9	4 004,8
مبلغ الإعانة المالية المستخدم أو المأذون به	(ب)7 000,0	(ب)7 000,0	(7 000,0)	(100,0)	–
مجموع الإيرادات	11 363,5	10 928,4	(6 923,6)	(63,4)	4 004,8
الفائض/(العجز)	580,1(ج)	(1 946,4)	(5 570,7)	286,2	(7 517,1)

- (أ) أرقام ميزانية عام 2022 قابلة للتغيير رهنا باستعراضها من جانب مجموعة الدول المهتمة وموافقتها عليها.
- (ب) سيُبين مبلغ الإعانة المالية المستخدم في عام 2020 في تقرير الأداء المالي عن الميزانية البرنامجية لعام 2020، وقد استُوعب ضمن الاعتمادات الموافق عليها لعام 2020 في إطار الميزانية العادية. وستُطلب النفقات النهائية وما يتصل بها من اعتمادات لسلطة الالتزام لعام 2021 في سياق تقرير الأداء المالي عن الميزانية العادية لعام 2021.
- (ج) سيُبلغ عن فائض عام 2020 البالغ 580 100 دولار في البيانات المالية لعام 2021 وتقرير الأداء المالي عن الميزانية البرنامجية لعام 2021، وسيُقدّر لحساب الدول الأعضاء في ذلك السياق، تمشياً مع ما هو مقرّر من سياسات وإجراءات مالية ومتعلقة بالميزانية.

الجدول 3

الموارد المتصلة بالوظائف للعنصر الدولي في الدوائر الاستثنائية

الفئة	المعتمد		المقترح ^(أ)
	2020	2021	2022
الفئة الفنية والفئات العليا			
موظفو الأمم المتحدة ^(ب)	10	12	12
مد-1	1	1	1
ف-5	4	4	1
ف-4	9	6	4
ف-3	9	9	2
ف-2	5	5	-
المجموع الفرعي	38	37	20
الرتب الأخرى			
الخدمة الميدانية	9	6	4
موظف وطني من الفئة الفنية	10	9	8
الرتبة المحلية	37	34	24
المجموع الفرعي	56	49	36
المجموع	94	86	56

(أ) أرقام الميزانية المقترحة لعام 2022 قابلة للتغيير رهنا باستعراضها من جانب مجموعة الدول المهمة وموافقتها عليها.

(ب) بما يشمل مناصب القضاة الدوليين والمدعي العام المشارك للدوائر الاستثنائية بغض النظر عما إذا كانوا يعملون على أساس التفرغ أو عدم التفرغ. وبالنسبة لعام 2022، يلزم سبع وظائف على أساس التفرغ وخمس وظائف على أساس عدم التفرغ.

37 - وفي عام 2022، ستغطي الاحتياجات من الموارد البالغة 11 521 900 دولار تكاليف 56 وظيفة (12 موظفا من موظفي الأمم المتحدة، و 1 مد-1، و 1 ف-5، و 4 ف-4، و 2 ف-3، و 4 من فئة الخدمة الميدانية، و 8 وظائف لموظفين وطنيين من الفئة الفنية، و 24 وظيفة من الرتبة المحلية)، وتكاليف بنود غير متعلقة بالوظائف، مثل تكاليف الموظفين الأخرى، وتكاليف الاستشاريين والخبراء، وسفر الموظفين، والخدمات التعاقدية، ومصروفات التشغيل العامة، واللوازم، والأثاث والمعدات. وتعكس الميزانية المقترحة لعام 2022 انخفاضا قدره 1 352 900 دولار مقارنة بالموارد المعتمدة لعام 2021، وذلك على النحو التالي:

(أ) **المكتبان القضائيان** - يعكس الانخفاض البالغ 2 160 100 دولار الأثر الصافي لما يلي: '1' انخفاض قدره 2 325 800 دولار في إطار الموارد المتصلة بالوظائف (1 891 100 دولار) والتعويضات الممنوحة لغير الموظفين (434 700 دولار) يُعزى إلى الانخفاض المتوقع للأنشطة القضائية في عام 2022؛ '2' زيادة قدرها 165 700 دولار في إطار بند الاستشاريين والخبراء تُعزى إلى الاحتياجات

الإضافية لاستشاريين قانونيين لفترات قصيرة في دائرة المحكمة العليا لوضع الصيغة النهائية لحكمها في القضية 02/002؛

(ب) **دعم الدفاع والضحايا** - يعكس الانخفاض البالغ 529 700 دولار في إطار بند الوظائف (196 200 دولار) وبند الاستشاريين والخبراء (333 500 دولار) الانخفاض المقرر للأنشطة القضائية في عام 2022؛

(ج) **مكتب الشؤون الإدارية** - تعكس الزيادة البالغة 398 600 دولار الأثر الصافي لما يلي: '1' زيادة قدرها 626 700 دولار في إطار بنود الخدمات التعاقدية (212 100 دولار)، ومصروفات التشغيل العامة (193 100 دولار)، والأثاث والمعدات (221 500 دولار) تُعزى أساساً إلى التحديث الإلزامي للمواقع الشبكية الرئيسية (برامجيات ZyLAB و Drupal)، وإلى مطلب بالغ الأهمية وهو حفظ الوثائق القضائية في نسخ ورقية وتخزين هذه السجلات في صناديق ملفات دائمة بما يتماشى مع معايير المحفوظات المعترف بها دولياً، واستبدال معدات تكنولوجيا المعلومات القديمة لصون سلامة المحفوظات القضائية الرقمية، وتجهيز الوثائق القضائية، وكفالة الاتصال الإلكتروني المأمون بين الجهات القضائية المعنية؛ '2' انخفاض قدره 228 100 دولار في إطار بند الوظائف يُعزى أساساً إلى خفض الوظائف تمثيلاً مع الانخفاض المتوقع للأنشطة القضائية في عام 2022؛

(د) **المخصصات المرصودة للقضيتين 003 و 004** - تعكس الزيادة البالغة 938 300 دولار الأثر الصافي لما يلي: '1' زيادة قدرها 1 044 000 دولار في إطار بنود التعويضات الممنوحة لغير الموظفين (86 900 دولار) وتكاليف الموظفين الأخرى (957 100 دولار) المتعلقة بالمرتبات العادية للقضاة، بالإضافة إلى احتياجات إضافية لوظائف مؤقتة لدعم العمل المتعلق بالقضيتين 003 و 004 وفقاً للقواعد الداخلية للدوائر الاستثنائية والأوامر القضائية بإحالة قضية للمحاكمة؛ '2' انخفاض قدره 105 700 دولار في إطار بند الاستشاريين والخبراء يُعزى أساساً إلى انخفاض الاحتياجات لخدمات المترجمين الشفويين خلال الجلسات في عام 2022، حيث لا يتوقع عقد جلسات كاملة الدوام تتعلق بالأدلة إلا في عام 2023.

38 - وبالنسبة لعام 2022، يقدر مجموع احتياجات التمويل للعنصرين الوطني والدولي بمبلغ 16 181 400 دولار (11 521 900 دولار للعنصر الدولي و 4 659 500 دولار للعنصر الوطني). وبالنسبة للعنصر الدولي، كانت الأمانة العامة قد تلقت، حتى وقت إعداد هذا التقرير، تعهدات بتبرعات لعام 2022 قدرها 1 054 800 دولار، ويُتوقع أن تبلغ التبرعات 2 950 000 دولار. واستناداً إلى نمط التبرعات في الفترة 2017-2021، يُتوقع أن يُعلن عن تعهدات بتوفير موارد في عام 2022 تدريجياً وبمبالغ متفاوتة، مما يعني عدم توافر أرصدة مالية كافية في أي وقت من الأوقات لضمان أن تكون مدة عقود الموظفين معقولة. وكان الاحتياطي التشغيلي البالغ 4,2 ملايين دولار، والمتراكم منذ إنشاء الدوائر الاستثنائية، قد استُنفد تماماً في عام 2012 لتغطية تكاليف مرتبات الموظفين، وما زال رصيده عند مستوى الصفر. ومع استمرار النقص في التبرعات، وبالنظر إلى شروط استخدام الإعانة المالية من الميزانية العادية منذ عام 2015، والتي تقتضي أن يعاد أي رصيد غير منفق إلى الأمم المتحدة، لم تتمكن الأمانة العامة من إعادة تكوين أي احتياطي مالي، ومن ثم ليس لديها أي آلية تمويل لتغطية الاحتياجات التشغيلية الجارية.

39 - ولمواجهة هذا الوضع، يقترح الأمين العام منح إعانة مالية قدرها 7 517 100 دولار للعنصر الدولي لعام 2022. ويراعي مستوى الإعانة المطلوبة الميزانية المقترحة لعام 2022 البالغة 11 521 900 دولار، والتبرعات المقدر أن تبلغ 4 004 800 دولار في عام 2022، وتواصل قصور التبرعات المجمعة من الحكومات عن الوفاء بإجمالي احتياجات الميزانية. ويعكس مستوى الإعانة المطلوبة الموارد المالية اللازمة لضمان تشغيل الدوائر الاستثنائية خلال عام 2022، مع افتراض موافقة مجموعة الدول المهتمة على ميزانية عام 2022. وإذا اعتمدت الميزانية المقترحة بمستوى مختلف، ستقدم إلى الجمعية العامة معلومات محدثة بشأن أي تسويات مدخلة على الميزانية أو بشأن ما يترتب عليها من تعديل لمستوى الإعانة المقترح. وستتيح الإعانة المالية المقترحة استمرار العمل القضائي للدوائر الاستثنائية دون انقطاع، ريثما ترد التبرعات الإضافية اللازمة لسير عملها طوال السنة. ويقترح الأمين العام أن تكون الإعانة متاحة للإنفاق منها إذا لم تكن الأموال المتاحة من الموارد الخارجة عن الميزانية كافية لسداد تكاليف المرتبات والتشغيل المتعلقة بالعنصر الدولي. ونظرا للحالة المالية للدوائر الاستثنائية، يقترح الأمين العام تقديم إعانة مالية لقادي أثر سلبي على التدفق النقدي للمنظمة. وحيث إن الأمين العام يدرك صعوبات الحصول على الأموال عن طريق التبرعات والحاجة في الوقت نفسه إلى كفالة إنجاز القضايا المتبقية على وجه السرعة، فإنه سيواصل جهوده المكثفة لجمع التبرعات.

40 - وقد دأبت حكومة كمبوديا على تقديم مساهمات كبيرة لدعم الدوائر الاستثنائية بلغت 4,1 ملايين دولار في عام 2015، و 4,2 ملايين دولار في كل من عامي 2016 و 2017، و 4,0 ملايين دولار في عام 2018، و 3,9 ملايين دولار في عام 2019، و 3,8 ملايين دولار في عام 2020، و 3,6 ملايين دولار في عام 2021. وعلى الرغم من حدوث تحسن في حالة العنصر الوطني في السنوات الأخيرة، يظل توقيت تقديم التبرعات عاملا مهما، ويظل التمويل عموما غير مؤكد في عام 2022 وما بعده. وقد كررت حكومة كمبوديا تأكيد التزامها القوي بالدوائر الاستثنائية وبمعالجة التحديات المتعلقة بتمويلها. وستواصل الأمم المتحدة أيضا دعم حكومة كمبوديا في سعيها إلى الحصول على تبرعات إضافية من المجتمع الدولي لصالح العنصر الوطني. وعلى غرار ما شهدته السنوات السابقة، من المرجح أن يكون لأي نقص في التمويل من الجهتين أثر بالغ في أنشطة الدوائر الاستثنائية ككل.

سادسا - التزامات نهاية الخدمة المتعلقة بالقضاة والمدعي العام والموظفين

41 - لا تزال الحالة المالية للدوائر الاستثنائية غير مستقرة، بما في ذلك بالنسبة للعنصر الدولي. وفي وقت إعداد هذا التقرير، لم تُمدد عقود الموظفين إلا لغاية 30 تشرين الثاني/نوفمبر 2021، ريثما ترد المساهمات المتوقعة لتغطية احتياجات الفترة المتبقية من العام. وتقترض الميزانية المقترحة لعام 2022 استمرار عمل العنصر الدولي في الدوائر الاستثنائية، وهي تغطي مدفوعات نهاية الخدمة المستحقة للموظفين والقضاة الدوليين الذين يُتوقع أن تنتهي خدمتهم خلال عام 2022 تمشيا مع ملاك الموظفين المعتمد، وعلى أساس توافر التمويل الكامل.

42 - وإذا لم يتوفر التمويل الكامل في عام 2022، فلن يكون من الممكن تمديد عقود الموظفين والقضاة والمدعي العام المشارك المعيّنين مستمرا. وسوف يُسمح بانتهاء مُدد العقود القائمة وفقاً لأحكامها وشروطها، مما سيؤدي إلى التزامات إضافية غير معتمدة في الميزانية المقترحة لعام 2022. وتشمل هذه الالتزامات الاستحقاقات والمزايا المستحقة عند انتهاء الخدمة، من قبيل سفر الانتقال ومنحة الشح ومنحة

الإعادة إلى الوطن للقضاة والمدعي العام المشارك والموظفين، وتحويل رصيد الإجازة السنوية غير المستخدمة للموظفين إلى تسوية نقدية. وبالنسبة للعنصر الدولي، تقدر هذه الالتزامات حالياً بمبلغ 1 098 600 دولار (269 700 دولار لموظفي الأمم المتحدة و 828 900 دولار للموظفين الآخرين). ولا يشمل هذا المبلغ أي تكاليف مطلوبة لإقفال العمليات بشكل سليم ونظامي إذا دعت الحاجة إلى ذلك.

43 - وعلى النحو المشار إليه سابقاً، استُنفد الاحتياطي التشغيلي في عام 2012 لتغطية مصروفات المرتبات في ذلك الوقت بسبب النقص في التبرعات. ولم تسمح شروط استخدام الإعانة بإعادة تكوين أي احتياطي للوفاء بالتزامات نهاية الخدمة. وتأخذ الأمانة العامة في الاعتبار الالتزامات المقدرة لاستحقاقات نهاية الخدمة عند النظر في مدة تمديد عقود موظفي العنصر الدولي في الدوائر الاستثنائية. وأدى ذلك إلى إبرام عقود أقصر مدة.

سابعا - أجور القضاة الدوليين والمدعي العام المشارك الدولي

44 - طلبت الجمعية العامة إلى الأمين العام في قرارها 253/75 ألف، مُشيرةً إلى الفقرة 37 من تقرير اللجنة الاستشارية (A/75/7/Add.19)، أن يجري استعراضاً للتغيير المقترح في أحكام وشروط خدمة القضاة الدوليين في الدوائر الاستثنائية وأن يبلغ عن ذلك في تقريره المقبل. وقد أجرت إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية هذا الاستعراض بالتشاور مع إدارة الاستراتيجيات والسياسات الإدارية ومسائل الامتثال. وقد اختتم الاستعراض في تموز/يوليه 2021.

45 - وأحكام وشروط خدمة القضاة الدوليين والمدعي العام المشارك الدولي مستمدة من الاتفاق المبرم بين الأمم المتحدة وحكومة كمبوديا الملكية، وقد وافقت عليها مجموعة الدول المهتمة. ووافقت مجموعة الدول المهتمة على آخر أحكام وشروط الخدمة في 17 أيلول/سبتمبر 2019.

46 - وأخذ الاستعراض في الاعتبار الأحكام والشروط الحالية لخدمة القضاة الدوليين والمدعي العام المشارك الدولي، وكذلك الأحكام والشروط المنطبقة على الموظفين برتبة مد-2. ولضمان جدوى المقارنة والاستعراض، طُبّق النهج التالي والافتراضات التالية: (أ) حُسِب الأجر السنوي وتكاليف الاستحقاقات ذات الصلة على أساس التفاصيل الشخصية المتاحة عن سبعة قضاة متفرغين والمدعي العام الذين تتكون منهم هيئة المحكمة حالياً؛ (ب) استُبعدت من الحساب الاستحقاقات المتطابقة بموجب الأحكام والشروط الحالية لخدمة القضاة الدوليين واستحقاقات الموظفين برتبة مد-2؛ (ج) استُبعدت من الحساب أيضاً استحقاقات تحويل رصيد الإجازة السنوية غير المستخدمة إلى تسوية نقدية واستحقاقات منحة الإعادة إلى الوطن التي هي استحقاقات غير مستحقة على الفور ولن تُكَبَّد مدفوعاتها إلا عند انتهاء الخدمة.

47 - وتبلغ التكاليف السنوية الحالية للقضاة الدوليين والمدعي العام المشارك الدولي الذين يعتبرون من موظفي الأمم المتحدة ما قدره 224 707 دولارات (صافي المرتب الأساسي البالغ 163 423 دولاراً وتسوية مقر العمل البالغة 61 284 دولاراً بمعدل 37,5 في المائة، اعتباراً من 1 حزيران/يونيه 2021).

48 - وتبلغ التكاليف السنوية للموظفين في الدرجة الخامسة من رتبة مد-2 ما قدره 236 395 دولاراً في عام 2021، وهي أعلى من التكاليف السنوية الحالية للقضاة الدوليين والمدعي العام المشارك الدولي. ويرجع ذلك إلى أن الاستحقاقات المستحقة للموظفين برتبة مد-2 لا تشمل فقط صافي المرتب الأساسي وتسوية مقر العمل، بل تشمل أيضاً مساهمة المنظمة في الصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية لموظفي الأمم

المتحدة (15,8 في المائة من أجر المُشترك في الصندوق الدّاخل في حساب المعاش التقاعدي) والاعتماد المخصص للتأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة، بينما لا يُقدّم أي منهما إلى القضاة الدوليين والمدعي العام المشارك الدولي. وبالإضافة إلى ذلك، يحق للموظف برتبة مد-2 الحصول على بدلات المشقة والإعالة وتغطية التأمين الصحي. ولذلك، فإن مواءمة استحقاقات القضاة الدوليين والمدعي العام المشارك الدولي مع استحقاقات الموظفين برتبة مد-2 ستؤدي إلى ارتفاع التكاليف. ويرد في الجدول 4 موجز للمقارنة بين التكاليف.

49 - وبما أن العنصر الدولي للدوائر الاستثنائية يُموّل من تبرعات الدول الأعضاء، فإن ميزانية الدوائر تخضع لموافقة مجموعة الدول المهمة مع استرشادها باللجنة التوجيهية. وسيؤدي تغيير أحكام وشروط الخدمة لمواءمة استحقاقات القضاة الدوليين والمدعي العام المشارك الدولي مع استحقاقات الموظفين برتبة مد-2 إلى زيادة الاحتياجات من الموارد اللازمة لعمليات الدوائر. وفي ظل المنحى التنازلي للتبرعات المقدمة إلى الدوائر، فسيكون من الصعب حشد موارد إضافية، وينبغي أن توافق مجموعة الدول المهمة على أي تعديلات في الميزانية.

50 - وتجدر الإشارة كذلك إلى أنه في حين ستنتج تكاليف إضافية عن إعادة تحديد أحكام وشروط خدمة القضاة الدوليين والمدعي العام المشارك الدولي لمواءمتها مع تلك المطبقة على الموظفين من الرتبة مد-2، سيقُل صافي الأجر الذي سيتبقي للقضاة الدوليين والمدعي العام المشارك الدولي عند الدفع لهم على أساس الرتبة مد-2 (179 665 دولاراً)، بما أن مدفوعات حصّة المنظمة من أقساط خطة التأمين الصحي واشتراكات المعاش التقاعدي والاعتماد المخصص للتأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة لن تُدفع مباشرة إلى القضاة الدوليين والمدعي العام المشارك الدولي.

51 - وعملاً بالمبادئ الأساسية بشأن استقلال السلطة القضائية، سيكون من الضروري الحصول على موافقة القضاة الدوليين والمدعي العام المشارك الدولي على أي تغييرات تؤدي إلى انخفاض صافي الأجر الصافي. وحتى لو انحصر تطبيق التغييرات على القضاة الجدد، فذلك يعني اختلافاً في الأجر بين قضاة يؤدون وظائف قضائية متطابقة في الدوائر الاستثنائية، وهو ما لا يتوافق مع مبدأ الأجر المتساوي لقاء العمل المتساوي القيمة.

الجدول 4
مقارنة التكاليف

(بداولارات الولايات المتحدة)

التفاصيل		الأجر السنوي الحالي - الأجر السنوي على أساس الدرجة	موظفو الأمم المتحدة بالدوائر الخامسة من رتبة مد-2 (النقطة الوسطى)
(أ)	المرتب الأساسي	122 665	163 423
(ب)	تسوية مقر العمل (37,5 في المائة)	45 999	61 284
(ج)=(أ)+(ب)	صافي المرتب دون الاستحقاقات	168 664	224 707
الاستحقاقات			
(د)	بدل المشقة	8 300	—
(هـ)	بدل الإعاقة	2 701	—
(و)	مساهمة المنظمة في صندوق المعاشات التقاعدية	44 433	—
(ز)	مساهمة المنظمة في خطة التأمين الصحي، وفي التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة	12 297	—
(ح)=(د)+(هـ)+(و)+(ز)	المجموع الفرعي، الاستحقاقات	67 731	—
(ط)=(ج)+(ح)	مجموع التكاليف الواقعة على المنظمة	236 395	224 707
(ي)=(ج)+(د)+(هـ)	مجموع الأجر المتبقي مباشرة	179 665	224 707

ثامنا - الاستنتاجات

52 - يرحب الأمين العام بالتقدم الذي أحرزته الدوائر الاستثنائية في جميع مجموعات الدعاوى الجارية في السنة منذ صدور تقريره السابق، ولا سيما وأنه أحرز في ظل التحديات التي جاءت بها جائحة كوفيد-19. وفي هذا السياق، ومع مراعاة ولاية الدوائر، يلاحظ الأمين العام استمرار أهمية أن تسير جميع إجراءات الدعاوى القضائية المعروضة على الدوائر على نحو يتفق وأحكام الاتفاق المبرم بين الأمم المتحدة وحكومة كمبوديا الملكية بشأن المقاضاة بموجب القانون الكمبودي على الجرائم المرتكبة خلال فترة نظام كمبوتشيا الديمقراطية.

53 - وقد أحرزت الدوائر الاستثنائية تقدما كبيرا في إنجاز ولايتها بإصدار أحكام نهائية في القضيتين 001 و 01/002 والحكم الابتدائي التاريخي في القضية 02/002، ورد الدعوى في القضية 01/004، وإنجاز القضية 02/004. وقُدمت الاعتبارات المتعلقة بالطعون في الأمرين بإغلاق التحقيق في القضية 003 في نيسان/أبريل 2021، بينما يتواصل إحراز تقدم في مرحلة ما قبل المحاكمة في القضية 004.

54 - ويثني الأمين العام على المسؤولين القضائيين والموظفين في كلا عنصري الدوائر الاستثنائية لالتزامهم وتفانيهم المتواصلين في أداء الولاية الصعبة الموكلة إلى الدوائر.

55 - ويرحب الأمين العام بتقديم حكومة كمبوديا معظم التمويل اللازم للعنصر الوطني في الأعوام 2015 إلى 2021، ويعرب عن تقديره لما تبديه الحكومة من التزام بإنجاح عمل الدوائر. ويعرب الأمين العام في الوقت نفسه عن قلقه بسبب استمرار الصعوبات المالية التي تواجهها الدوائر وكذلك استمرار

قصور التبرعات المجمعة من الحكومات عن تلبية إجمالي احتياجات الميزانية خلال السنوات السبع الماضية. ولا يزال واضحاً أن آليات التمويل الحالية للدوائر لا يمكنها الاستمرار بدون مساعدة إضافية.

56 - وما زال من الأهمية البالغة أن يكفل المجتمع الدولي منح الدوائر الاستثنائية الوسائل المالية اللازمة لضمان تحقيق المساءلة التامة، في حدود ولايتها، عن الجرائم التي ارتكبت خلال فترة حكم نظام الخمر الحمر السابق. فعجز الدوائر الاستثنائية عن أداء عملها لأسباب مالية سيكون مأساة جديدة للشعب الكمبودي في سعيه إلى تحقيق العدالة، وهو الذي ينتظر منذ أكثر من أربعة عقود أن تؤدي هذه الجهود أخيراً أكلها، كما سيكون انتكاسة خطيرة للمجتمع الدولي في ما يبذله من جهود لمكافحة الإفلات من العقاب.

تاسعا - التوصيات

57 - يطلب الأمين العام إلى الجمعية العامة أن تقوم بما يلي:

- (أ) أن تحيط علماً بهذا التقرير وباستخدام سلطة الالتزام الموافق عليها لعام 2021؛
- (ب) أن تلاحظ أن بيان الإعانة المالية المستخدمة في عام 2020 والبالغة 7 ملايين دولار يرُد في تقرير الأداء المالي عن الميزانية البرنامجية لعام 2020، وأن الإعانة استُوعبت ضمن الاعتمادات الموافق عليها في إطار الميزانية العادية لعام 2020، دون أن تنجم عنها اعتمادات إضافية لعام 2020؛
- (ج) أن تحيط علماً باحتياجات الدوائر الاستثنائية من الموارد للفترة من 1 كانون الثاني/يناير إلى 31 كانون الأول/ديسمبر 2022، المقدرة بمبلغ 11 521 900 دولار، لكي يتسنى للعنصر الدولي في الدوائر مواصلة الوفاء بولايته القضائية؛
- (د) أن تعتمد مبلغاً قدره 7 517 100 دولار في إطار الباب 8، الشؤون القانونية، على سبيل الإعانة للعنصر الدولي للدوائر الاستثنائية لعام 2022 في إطار الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2022، على أن يكون من المفهوم أن أي تبرعات إضافية ترد ستحد من استخدام التمويل الذي توفره الأمم المتحدة، وسيبلغ عن ذلك في تقرير الأداء عن الميزانية البرنامجية لعام 2022؛
- (هـ) أن تحيط علماً بالتزامات نهاية خدمة القضاة والمدعي العام والموظفين في الدوائر الاستثنائية التي تقدر حالياً بمبلغ 1 098 600 دولار.

المرفق الأول

موجز إجراءات المتابعة المتخذة لتنفيذ التوصيات ذات الصلة

بيان موجز للتوصية

الإجراءات المتخذة أو المزمع اتخاذها لتنفيذ التوصية

تقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية (A/75/7/Add.19)

تتخذ الدوائر الاستثنائية جميع التدابير المتاحة للتعجيل بإنجاز ولايتها وإدارة الموارد المتاحة بجذية لكفالة كفاءة التكلفة، مع مراعاة الطابع المستقل للعملية القضائية والالتزام بجميع المتطلبات القانونية. وبالإضافة إلى الإطار القانوني، تسير أعمال الدوائر أيضاً وفقاً للتطورات الموضوعية في القضايا المعروضة عليها، والتي كثيراً ما تكون المبادرة فيها لأطراف مستقلة من الناحية القانونية عن القضايا.

ويستند توقُّع الفترة الزمنية اللازمة إلى المعلومات المتاحة للدوائر في وقت معين، وإلى عبء العمل المعروف وكيفية سيره مستقبلاً. ولا بد من تعديل هذا التوقُّع عندما يسير العمل بطريقة تختلف عما حُدِّد في البداية، وكثيراً ما يرجع ذلك إلى متطلبات مختلفة عن المحدّد تأتي بها لاحقاً الأطراف في القضية. وتُعدّل الفترات الزمنية المتوقعة متى تغيرت المعلومات المتاحة. وتقوم الدوائر الاستثنائية، في إطار التزامها بالكفاءة والشفافية في توقعاتها، بتقييم سير عملها كل ثلاثة أشهر وتعديل التوقعات حسب ما يتطلبه التطور الموضوعي في كل قضية على حدة. ثم تُدرج هذه التوقعات المنقحة في التحديثات الفصلية لخطة الإنجاز.

وتواصل الدوائر الاستثنائية، منذ صدور التقرير السابق للأمين العام (A/75/242)، إحراز تقدم في جميع القضايا المتبقية. ففي القضية 002، عقدت دائرة المحكمة العليا جلسات لسماع الطعون لمدة أربعة أيام من 16 إلى 19 آب/أغسطس 2021، ويتوقع حسب آخر خطة للإنجاز أن يصدر حكم في الربع الأخير من عام 2022. وفي القضية 003، قدمت الدائرة التمهيدية اعتباراتها بشأن الطعون في الأمرين بإغلاق التحقيق، ويستمر التقاضي في هذه القضية أمام هذه الدائرة. ويستمر إحراز تقدم في مرحلة ما قبل المحاكمة في القضية 004، ويتوقع حسب خطة الإنجاز الحالية أن يصدر حكم في الطعون في الربع الثالث من عام 2021.

وقد خفضت الاحتياجات من الموارد ذات الصلة وفقاً للتقدم القضائي المحرز حتى حينه. وعلى سبيل المثال، ألغيت في ميزانية عام 2020 في المجموع 21 وظيفة في إطار العنصر الدولي، وهي وظائف لم تعد مطلوبة لإنجاز ولاية الدوائر الاستثنائية. وفي أعقاب تخفيض هيكل الدوائر الاستثنائية، ألغيت ثماني وظائف أخرى في ميزانية عام 2021.

(الفقرة 12).

قدّم الأمين العام في تقريره المؤرخ 19 آذار/مارس 2021 (A/75/809) تفاصيل عن المشاورات المنجزة بشأن إتمام عمل الدوائر الاستثنائية ومهامها المتبقية، ونتائج المشاورات المنجزة التي أسفرت عن تحديد مجموعة من الأحكام لمشروع إضافة للاتفاق بين الأمم المتحدة وحكومة كمبوديا الملكية بشأن المقاضاة بموجب القانون الكمبودي على الجرائم المرتكبة خلال فترة نظام كمبوتشيا الديمقراطية. وأقرّت الجمعية العامة، بموجب قرارها 257/75، مشروع الإضافة، ووقعته الأمم المتحدة وحكومة كمبوديا في آب/أغسطس 2021، وستدخل الإضافة حيز النفاذ بعد قيام كلا الطرفين بإخطار الآخر خطيا بأن الشروط القانونية لنفاذ الاتفاق قد استوفيت.

انظر الفقرة 30 من هذا التقرير.

رُدّ الرصيد الحر لعام 2019 البالغ 649 900 دولار إلى الدول الأعضاء في سياق قرار الجمعية العامة 254/75 جيم المتعلق بتمويل اعتمادات عام 2021.

انظر الفقرات 26-28 من هذا التقرير.

ترد في الجدول 2 من هذا التقرير معلومات محدّثة عن النفقات الفعلية لعام 2020 والميزانية المنقحة لعام 2021، حسب وجه الإنفاق، فيما يتعلق بالعنصر الدولي.

انظر الفقرات 44-51 من هذا التقرير للاطلاع على تفاصيل وعلى نتائج الاستعراض.

تشير اللجنة الاستشارية إلى أن الجمعية العامة طلبت في قرارها 263/74 إلى الأمين العام أن يعجل بوضع الصيغة النهائية لإطار إنجاز عمل الدوائر الاستثنائية. وتكرر اللجنة توصيتها بأن تطلب الجمعية إلى الأمين العام تحديد المهام المتبقية المحتملة (انظر أيضا A/74/7/Add.16، الفقرة 14). (الفقرة 13)

تأمل اللجنة الاستشارية أن يُرَدّ الرصيد الحر لعام 2020 إلى الدول الأعضاء في أقرب وقت ممكن. (الفقرة 14)

توصي اللجنة الاستشارية بأن تطلب الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يُقيد لحساب الدول الأعضاء في كانون الثاني/يناير 2021 الرصيد الحر لعام 2019 البالغ 649 900 دولار. (الفقرة 15)

بسبب التحديات المالية المستمرة التي تواجهها الدوائر الاستثنائية، تكرر اللجنة الاستشارية تأكيد ضرورة الاستمرار في بذل جهود مكثّفة من أجل جمع التبرعات للتعبيل لإنجاز المهام المنوطة بالدوائر الاستثنائية، وذلك بسبل منها توسيع قاعدة الجهات المانحة، وتشجيع أعضاء مجموعة الجهات المانحة الرئيسية ومجموعة الدول المهتمة على مواصلة جهودها المالية (انظر أيضا A/74/7/Add.16، الفقرة 25، و A/73/448، الفقرة 25). (الفقرة 17)

تأمل اللجنة الاستشارية أن تقدّم معلومات مفصلة عن الفروق بين النفقات المتوقعة لعام 2020 والميزانية المنقحة لعام 2021 حسب وجه الإنفاق إلى الجمعية العامة عند نظرها في هذا التقرير، وأن تُدرج معلومات محدّثة في مشروع الميزانية لعام 2022. (الفقرة 25)

فيما يتعلق بتسوية الأجور، ترى اللجنة الاستشارية أنه لا يوجد مبرر واضح لتطبيق الآلية المطبقة على أعضاء محكمة العدل الدولية، وهي الجهاز القضائي الرئيسي للأمم المتحدة، على القضاة الدوليين للدوائر الاستثنائية، ولحصولهم على مرتبات صافية أعلى من مرتبات وكلاء الأمين العام. وتوصي اللجنة بأن تطلب الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يستعرض أحكام وشروط خدمة القضاة الدوليين في الدوائر الاستثنائية من أجل مواءمتها مع تلك المطبقة على الموظفين من الرتبة مد-2. (الفقرة 37)

علاوة على ذلك، تلاحظ اللجنة الاستشارية مرة أخرى أنه بعد إصدار ثمانية طلبات متتالية منذ عام 2013 للحصول على إعانات مالية لدعم العنصر الدولي في الدوائر الاستثنائية، لم تعد هذه الممارسة فعلا ذات طابع استثنائي. ومع ذلك، تواصل اللجنة التشديد على ضرورة أن تظل التبرعات مصدرا رئيسيا لتمويل الدوائر الاستثنائية وعلى بذل المزيد من الجهود لتجنب الاعتماد المستمر على الإعانات المالية. (الفقرة 41)

انظر الفقرة 28 من هذا التقرير للاطلاع على تفاصيل عن اتجاه التبرعات الذي يتسبب في زيادة الاعتماد على الميزانية العادية. وفي حين استمرت جهود جمع التبرعات في عام 2021 (انظر الفقرات 26-28 للاطلاع على التفاصيل)، يُتوقع في ضوء الاتجاه المشار إليه أعلاه والمؤشرات الصادرة عن الجهات المانحة الحالية أن مستوى التبرعات سيزيد انخفاضا ليصل إلى نحو 3,9 ملايين دولار في عام 2021.

المرفق الثاني

الوضع المالي للدوائر الاستثنائية في محاكم كمبوديا

العنصر الدولي: المساعدة المقدمة من الأمم المتحدة من أجل إجراء محاكمات الخمير الحمر

الجدول ألف-1

الوضع المالي للعنصر الدولي في 31 كانون الأول/ديسمبر 2021

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

ألف - الإيرادات	
226 688,6	التبرعات المتلقاة من عام 2005 إلى عام 2020
5 305,5	عائد الفائدة من عام 2005 إلى عام 2020 والتسويات الأخرى
231 994,1	المجموع الفرعي
(283 756,2)	باء - النفقات ^(أ)
(51 762,1)	الرصيد المالي (العجز)^(ب)

(أ) تشمل الأرقام منحة قدرها 3 255 000 دولار في عام 2013 وقروضا قدرها 780 000 دولار في عام 2014 مُنحت للعنصر الوطني لتغطية تكاليف المرتبات. وترد هذه التكاليف أيضا في جداول العنصر الوطني.

(ب) غُضِي العجز بالإعانة المتأتية من الميزانية العادية لعام 2015 (10 678 400 دولار) ولعام 2016 (10 407 700 دولار) ولعام 2017 (10 619 000 دولار) ولعام 2018 (6 856 200 دولار) ولعام 2019 (6 780 900 دولار) ولعام 2020 (6 419 900 دولار).

الجدول ألف-2

الوضع المالي للعنصر الدولي لعام 2021 والتوقعات لعام 2022

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

ألف - الإيرادات	
3 277,8	التبرعات المتلقاة لعام 2021
298,3	التبرعات المعلنة غير المسددة لعام 2021 ^(أ)
352,3	التبرعات المعلنة المرتقبة لعام 2021
3 928,4	المجموع الفرعي
(12 874,8)	باء - الميزانية المنقحة لعام 2021
(8 946,4)	جيم - الفائض المقدّر/(العجز) المقدّر لعام 2021
دال - إيرادات عام 2022	
1 054,8	التبرعات المعلنة غير المسددة لعام 2022 ^(ب)
2 950,0	التبرعات المعلنة المرتقبة لعام 2022
4 004,8	المجموع الفرعي
(11 521,9)	هاء - احتياجات الميزانية المقدرة لعام 2022^(ج)
(7 517,1)	واو - العجز المقدّر لعام 2022

- (أ) أُعيد تقييم تبرعات ألمانيا (250 000 يورو) في 30 حزيران/يونيه 2021.
- (ب) أُعيد تقييم تبرعات أستراليا (مليون دولار أسترالي) وألمانيا (250 000 يورو) في 30 حزيران/يونيه 2021.
- (ج) أرقام ميزانية عام 2022 قابلة للتغيير رهنا باستعراضها من جانب مجموعة الدول المهتمة وموافقتها عليها.

العنصر الوطني: كمبوديا

الجدول ألف-3

الوضع المالي للعنصر الوطني في 31 كانون الأول/ديسمبر 2020

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

ألف - الإيرادات	
89 956,6	التبرعات المتلقاة من عام 2005 إلى عام 2020
(89 300,0)	باء - النفقات
656,6	الرصيد المالي

الجدول ألف-4

الوضع المالي للعنصر الوطني لعام 2021 والتوقعات لعام 2022

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

ألف - إيرادات عام 2021	
656,6	الرصيد النقدي المرحّل في 1 كانون الثاني/يناير 2021
2 800,0	التبرعات المتلقاة لعام 2021
1 900,0	التبرعات المعلنة غير المسددة لعام 2021
-	التبرعات المعلنة المرتقبة لعام 2021
5 356,6	المجموع الفرعي
(4 940,1)	باء - الميزانية المنقحة لعام 2021
416,5	جيم - الفائض المقدّر/(العجز) المقدّر لعام 2021
دال - إيرادات عام 2022	
-	التبرعات المعلنة غير المسددة لعام 2022
-	التبرعات المعلنة المرتقبة لعام 2022
-	المجموع الفرعي
4 659,5	هاء - الاحتياجات المقدرة لعام 2022
(4 659,5)	واو - الفائض المقدّر/(العجز) المقدّر لعام 2022

الاحتياجات الإرشادية من الموارد للعنصر الوطني

الجدول ألف-5-1

الاحتياجات حسب العنصر وتوافر التمويل

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

العنصر	نفقات عام 2020	عام ميزانية عام 2021 المنقحة	نمو الموارد		ميزانية عام 2022 ^(أ)
			المبلغ	النسبة المئوية	
ألف - المكتبان القضائيان	978,0	922,5	(312,7)	(33,9)	609,8
باء - قسما دعم الدفاع والضحايا	276,0	333,1	(22,6)	(6,8)	310,5
جيم - مكتب الشؤون الإدارية	3 306,1	3 489,4	(136,5)	(3,9)	3 352,9
دال - المخصصات المرسودة للقضيتين 003 و 004 -	-	195,1	191,2	98,0	386,3
المجموع	4 560,1	4 940,1	(280,6)	(5,7)	4 659,5
الرصيد المرحّل	260,3	656,6	(656,6)	(100,0)	-
التعهدات والتبرعات	4 956,4	4 700,0	(4 700,0)	(100,0)	-
مجموع الإيرادات	5 216,7	5 356,6	(5 356,6)	(100,0)	-
الفائض/(العجز)	656,6	416,5	(5 076,0)	(1 218,7)	(4 659,5)

(أ) أرقام ميزانية عام 2022 قابلة للتغيير رهنا باستعراضها من جانب مجموعة الدول المهتمة وموافقتها عليها.

الجدول ألف-5-2

الاحتياجات حسب وجه الإنفاق وتوافر التمويل

وجه الإنفاق	نفقات عام 2020	عام ميزانية عام 2021 المنقحة	التغير في الموارد		الميزانية المقترحة لعام 2022 ^(أ)
			المبلغ	النسبة المئوية	
الوظائف	2 172,6	2 330,8	(176,0)	(7,6)	2 154,8
التعويضات الممنوحة لغير الموظفين	621,0	662,0	(91,2)	(13,8)	570,8
تكاليف الموظفين الأخرى	150,0	239,7	95,1	39,7	334,8
الاستشاريون والخبراء	141,7	141,7	-	-	141,7
سفر الموظفين	0,1	16,2	(4,6)	(28,4)	11,6
الخدمات التعاقدية	1 030,5	1 057,7	(15,2)	(1,4)	1 042,5
مصروفات التشغيل العامة	310,2	388,9	(62,1)	(16,0)	326,8
الضيافة	27,1	27,2	(6,6)	(24,3)	20,6
أعمال تعديل المباني	106,9	45,5	-	-	45,5
التدريب والاجتماعات	-	30,4	(20,0)	(65,8)	10,4
مجموع النفقات	4 560,1	4 940,1	(280,6)	(5,7)	4 659,5
الرصيد المرحّل	260,3	656,6	(656,6)	(100,0)	-

وجه الإنفاق	نفقات عام ميزانية عام		التغير في الموارد		الميزانية المقترحة لعام 2022 ^(أ)
	2020	2021 المنقحة	المبلغ	النسبة المئوية	
التعهدات والتبرعات	4 956,4	4 700,0	(4 700,0)	(100,0)	-
مجموع الإيرادات	5 216,7	5 356,6	(5 356,6)	(100,0)	-
الفائض/(العجز)	656,6	416,5	(5 076,0)	(1 218,7)	(4 659,5)

(أ) أرقام ميزانية عام 2022 قابلة للتغيير رهنا باستعراضها من جانب مجموعة الدول المهمة وموافقتها عليها.

الجدول ألف-3-5

الاحتياجات من الوظائف

الفئة	المعتمد		المقترح ^(أ)
	2020	2021	2022
الفئة الفنية والفئات العليا			
مد-1	13	14	14
ف-5	1	1	1
موظف وطني - دال	16	15	13
موظف وطني - جيم	8	8	8
موظف وطني - باء/موظف وطني - ألف	12	12	11
المجموع الفرعي	50	50	47
الرتب الأخرى			
الرتبة المحلية	79	79	76
المجموع الفرعي	79	79	76
المجموع	129	129	123

(أ) أرقام ميزانية عام 2022 قابلة للتغيير رهنا باستعراضها من جانب مجموعة الدول المهمة وموافقتها عليها.

الميزانية المعتمدة والنفقات الفعلية، 2011-2021

الجدول ألف-6

الميزانية المعتمدة والنفقات الفعلية - العنصر الدولي، 2011-2021

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

التمويل المتاح للسنة											
السنة	الميزانية المعتمدة	الرصيد المرحّل	المساهمات المقدمة من حكومة كمبوديا	التبرعات الدولية	عائدات الفائدة والتسويات الأخرى	مبلغ سلطة الالتزام التي أنفقت بها الجمعية العامة	مجموع التمويل المتاح للسنة	المستخدم من النفقات الفعلية لكامل السنة	الرصيد غير المستخدم	المردود من مبلغ سلطة الالتزام	
(1)	(2)	(3)	(4)	(5)	(6)	(7) +(3)+(2) (6)+(5)+(4)	(8)	(9)	(10) -(7)-(9)	(11) -(6)-(8)	
2011	30 834,7	9 472,5	-	21 458,7	193,8	-	31 125,0	-	8 212,1	-	
2012	25 011,7	8 212,2	-	16 576,1	30,2	-	24 818,5	-	1 478,2	-	
2013	26 005,1	1 478,2	-	22 903,4	20,4	-	24 402,0	-	655,8	-	
2014	23 421,9	655,7	-	16 785,3	-	15 540,0	32 981,0	-	11 252,9	15 540,0	
2015 ^(أ)	27 096,6	(4 287,1)	-	17 760,1	(112,9)	12 100,0	25 460,1	10 678,4	1 421,6	1 421,6	
2016 ^(ب)	25 697,7	-	-	13 234,2	(93,1)	12 100,0	25 241,1	10 407,7	1 692,2	1 692,3	
2017 ^(ب)	23 763,0	-	-	9 229,8	244,4	11 000,0	20 474,2	10 619,0	381,1	381,0	
2018 ^(ب)	17 713,7	-	-	8 411,2	100,9	8 000,0	16 512,1	6 856,2	1 143,8	1 143,8	
2019 ^(ب)	16 014,1	-	-	6 271,4	186,1	7 430,8	13 888,3	6 780,9	649,9	(-649,9)	
فترة الميزانية السنوية											
السنة	الميزانية المعتمدة	الرصيد المرحّل	المساهمات المقدمة من حكومة كمبوديا	التبرعات الدولية	عائدات الفائدة والتسويات الأخرى	مبلغ سلطة الالتزام التي أنفقت بها الجمعية العامة	المتلقى/المستخدم من سلطة الالتزام	مجموع التمويل المتاح للسنة	النفقات الفعلية لكامل السنة	الرصيد غير المستخدم	المردود من مبلغ سلطة الالتزام
(1)	(2)	(3)	(4)	(5)	(6)	(7)	(8) +(3)+(2) (7)+(5)+(4)	(9)	(10) -(8)-(9)	(11)	
2020 ^(ج)	11 681,6	-	-	4 301,9	61,6	7 000,0	7 000,0	11 363,5	10 783,4	580,1	580,1
2021 ^(د)	12 874,8	-	-	3 928,4	-	7 000,0	-	10 928,4	-	-	-

(أ) منذ عام 2015، تُردّ الأرصدة المتبقية في نهاية السنة إلى الميزانية العادية ولا يمكن تحويلها إلى الفترة التالية بموجب شروط استخدام الإعانة من الميزانية العادية.

(ب) رُذ الرصيد الحر لعام 2019 البالغ 649 900 دولار إلى الدول الأعضاء في سياق قرار الجمعية العامة 254/75 جيم.

(ج) سيُبلغ عن فائض عام 2020 البالغ 580 100 دولار في البيانات المالية لعام 2021 وتقرير الأداء المالي عن الميزانية البرنامجية لعام 2021، وسيُقيّد لحساب الدول الأعضاء في ذلك السياق، تمشياً مع ما هو مقرّر من سياسات وإجراءات مالية ومتعلقة بالميزانية.

(د) ستُطلب النفقات النهائية وما يتصل بها من اعتمادات لسلطة الالتزام لعام 2021 في سياق تقرير الأداء المالي عن الميزانية العادية لعام 2021.

الجدول ألف-7

الميزانية المعتمدة والنفقات الفعلية - العنصر الوطني، 2011-2021

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

التمويل المتاح للسنة											
السنة	الميزانية المعتمدة	الرصيد المرحل	المساهمات المقدمة من حكومة كمبوديا	التبرعات الدولية	عائد الفائدة والتسويات الأخرى	التي أنشئت بها الجمعية العامة	مجموع التمويل المتاح للسنة	المستخدم من مبلغ سلطة الالتزام	النفقات الفعلية لكامل السنة	الرصيد غير المستخدم	المردود من مبلغ سلطة الالتزام
(1)	(2)	(3)	(4)	(5)	(6)	(7)	(8)	(9)	(10)	(11)	(12)
2011	9 857,9	1 229,9	350,0	7 233,3	-	-	8 813,2	-	9 071,8	(258,6)	-
2012	9 240,5	(258,6)	1 700,0	7 168,7	-	-	8 610,1	-	8 926,6	(316,5)	-
2013	9 370,3	(316,6)	3 600,0	4 481,6	-	-	7 765,0	-	7 523,9	241,1	-
2014	6 380,7	241,2	3 959,0	2 021,5	-	-	6 221,7	-	6 063,3	158,4	-
2015	6 653,8	158,5	4 100,0	2 316,4	-	-	6 574,9	-	6 476,0	98,9	-
2016	6 643,5	98,9	4 150,0	2 350,9	-	-	6 599,8	-	6 561,1	38,7	-
2017	6 371,8	38,7	4 150,0	1 730,3	-	-	5 919,0	-	5 829,7	89,3	-
2018	5 697,8	89,3	4 000,0	1 487,0	-	-	5 576,3	-	5 278,7	297,6	-
2019	5 374,3	297,6	3 900,0	1 003,9	-	-	5 201,5	-	4 941,2	260,3	-
فترة الميزانية السنوية											
السنة	الميزانية المعتمدة	الرصيد المرحل	المساهمات المقدمة من حكومة كمبوديا	التبرعات الدولية	عائد الفائدة والتسويات الأخرى	التي أنشئت بها الجمعية العامة	المتلقى من مبلغ سلطة الالتزام	مجموع التمويل المتاح للسنة	النفقات الفعلية لكامل السنة	الرصيد غير المستخدم	المردود من مبلغ سلطة الالتزام
(1)	(2)	(3)	(4)	(5)	(6)	(7)	(8)	(9)	(10)	(11)	(12)
2020	4 870,6	260,3	3 800,0	1 156,4	-	-	-	5 216,7	4 560,1	656,6	-
2021	4 940,1	656,6	3 600,0 ⁽¹⁾	1 100,0 ⁽¹⁾	-	-	-	5 356,6 ⁽¹⁾	(ب)	(ب)	-

(أ) يعكس حالة التبرعات والتعهدات بالتبرع المحيثة حتى 30 حزيران/يونيه 2021.

(ب) ستتاح في نهاية السنة النفقات الفعلية لكامل السنة والرصيد غير المستخدم.